الـ GAIF تحتضن قطاع التأمين اللبناني في ندوة شارك فيها ستة خبراء

2020/10/1

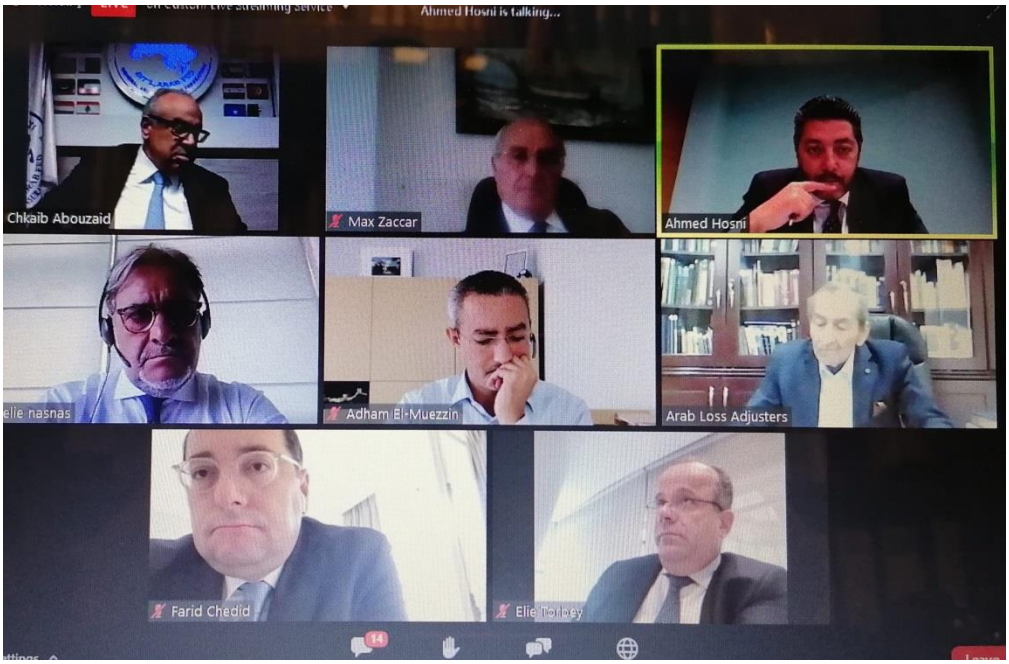

ويبدو في الوسط من اليمين وليدجشي، أدهم المؤذن وايلي نسناس وفي بصورة جامعة من الندوة ويبدو إلى أعلى اليسار شكيب أبو زيد وإلى يمينه ماكس زكار فـ أحمد حسني الصورة الثالثة من اليمين ايلي طربيه وفريد شديد

ندوة ناجحة بكل المقاييس هي التي أقامها الإتحاد العام العربي للتأمين حول "تداعيات إنفجار مرفأ بيروت" في الرابع من آب. وإذا كان من السيد شكيب أبو زيد، الصديق الكبير للبنان، أدار هذه الندوة على مدى ساعتين، GAIFكلمة نقولها بهذا الخصوص فهي أن الأمين العام للـ " ، بطريقة حَبَسَت أنفاس المتابعين وشدّتهم الى Broknet Group MEAبالتعاون مع أحمد حسني المؤسس والمدير الاداري لمجموعة " الشاشة الصغيرة للإستماع الى ستة من كبار رجال خبراء التأمين في لبنان وفي غير لبنان، بِحرَفيّة ومهنيّة وبتنسيق كامل بين الرجلين وبين الضيوف، حول تاثيرات هذا الإنفجار ومستقبل قطاع التأمين اللبناني.

تمثّل هذا النجاح في أعداد الذين تابعوا هذه الندوة، ففيما كان شكيب أبو زيد يتوقع وصول رقم المتابعين الى 300 شخص على أبعد تقدير، إذا به يُعلن أن الرقم وصل الى 425 شخص ليرتفع في أثناء الندوة الى حدود الـ 500 ، وهذا نادرا ما يحصل إذ ذكر ابو زيد، تأكيدا على وجهة GAIF 300نظره، أنه حتى في مؤتمرات الـ ، لم يكن يصمد من المستمعين الى المحاضرات سوى عدد قليل، ونادرا ما وصل هذا العدد الى شخص.

والى حرفية ومهنية شكيب أبو زيد وأحمد حسني، فإن الاشخاص المختارين لهذه الندوة كانوا على مستوى رفيع من الخبرة العميقة في قطاع التأمين، وقد إختارهم شكيب أبو زيد، لا على أساس الصداقة، والكثيرون غيرهم من أصدقائه هو الذي تعرّك في قطاع التأمين العربي، وإنما لأن لكلٍّ من هؤلاء نظرة ثاقبة إزاء تداعيات إنفجار المرفأ.

وبإستعراضنا أسماء الضيوف، نرى أن شكيب أبو زيد كان محقّاً في هذا الاختيار، وفي هذه "التشكيلة" إذا صحّ التعبير. فهو أولا، إختار رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان إيلي طربيه (الذي يشغل حاليا أيضا منصب نائب رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين)، وكان هذا الإختيار في محله لأن طربيه يُمسك بهذا الملف ويتابعه ويعرف الشاردة والواردة لناحية كيفية تعاطي الشركات الضامنة من جهة مع هذه الكارثة، وكيف تتصرف شركات الإعادة المعنية بالتعويضات من جهة ثانية، بإعتبارها تتحمل المسؤولية الكبرى في تسديد المطالبات. وتصل ماكس زكار، الى ACAL.%92النسبة كما ذكر الرئيس السابق لـ

والى طربيه الذي تناول الحديث في البداية وأعطى أرقاما عن نسب الأضرار وكلفتها وكيف تنظر الى الأمرشركات الاعادة وما هي توجّهاتها، ومدير عام لشركة رائدة في قطاع التأمين هي "أكسا ACALإستضاف شكيب ابو زيد في هذه الندوة ايلي نسناس، وهو أيضا رئيس أسبق لـ الشرق الاوسط". لقد شرح نسناس ببساطة، وبوضوح، الواقع الذي نتج عن هذا الانفجار الذي سمّاه بالكارثة، وهو فعلا كارثة! لقد ذكر أن شركات التأمين اللبنانية وبعد حصول الانفجار، قامت بواجباتها كاملة، وهذا ما يؤشر الى أن هذه الشركات، إذا استفادت مما حصل ستُّفتح أمامها أبواب إنطلاقة كبيرة في صناعة التأمين، لأنها ستؤكّد للداخل والخارج أن إستيعابها أزمة من هذا النوع تزامنت مع أزمتين أخريين هما جائحة كورونا والوضع الاقتصادي المزري الذي يعيشه لبنان حاليا، ستشكل لها قوة لإعادة الانطلاق من جديد. وإشترط نسناس أن تكون الشفافية هي العنوان العريض الذي يجب أن تتبناه هذه الشركات مع الزبائن، كما مع شركات الإعادة، وبذلك يُمكن بناء قطاع ذي مصداقية محلية، عربية وعالمية. وبشّر أن إتصالات أجراها مع شركات إعادة عالمية تتعامل معها "أكسا الشرق الأوسط" أبدت إستعدادا للدفع.

سُئل نسناس كيف تعاطت "أكسا" مع هذا الانفجار، وماذا تلقّت من مطالبات، وهل سُدّدت تلك المطالبات، فأجاب: "أنه حتى تاريخه تبيّن لنا أن هناك 1.200 حادث تعود الى أبنية ومنازل ومكاتب متضررة و250 سيارة، و10 حوادث بحري. أما قيمة هذه المطالبات فقد تتراوح بين 100 و110 ملايين دولار، بحسب دراسة أكتوارية للشركة، لكن مع مرور الآيام تبيّن أن هذه القيمة قد تكون أقل ونأمل ذلك. ولأننا لا نؤمن بسياسة الترقيع، فنحن لم نسدد بعد، ننتظر أن نأخذ موافقة شركات الإعادة ، علما أن البعض ممن نتعاون معه من هذه الشركات أبدى استعداده للتسديد. طبعا إنفجار المرفأ يحتاج الى 8 أشهر لمعرفة أسبابه، ومع ذلك لابدّ أن نسدد الاضرار الصغيرة في القريب العاجل، وحبذا لو التزمت الحكومة بمهلة 5 أيام لإعداد التقرير حول هذا الانفجار، لكنّا اسرعنا في دفع التعويضات".

ماكس زكار الذي أعلن بعض الارقام عن أضرار ممتلكات وسيارات لزبائن مضمونين في ACALأُعطي الكلام بعد ذلك للرئيس السابق لـ شركته "كومرشال للتأمين" التي يترأس مجلس إدارتها. وبحسب ما ذكر، فإن عدد المطالبات التي تبلّغها، تصل الى 250 حادثا لسيارات وتضرّر أبنية قيمتها التقديرية الاجمالية حوالي 20 مليون دولار. ولأنها ملتزمة مع زبائنها، فقد بدأت بإصلاح السيارات المتضررة، كما الأبنية والشقق التي يمكن إعادة تأهيلها بسرعة. وعن رأيه بخصوص التعامل مع شركات الاعادة، قال: " كان هذا التعامل ممتازا لأن تلك الشركات تعرف أهمية سوق التأمين في لبنان، كما ان لآصحابها صداقات متينة مع القيّمين على الشركات المحلية".

ما تجدر الاشارة اليه هو أن شكيب أبو زيد كان بين كل محطة ومحطة يتدخل ويزوّد المستمعين بمعلومات يملكها، فضلا عن طرحه أسئلة لتحفيز هذه الندوة وتعزيزها، من ذلك إنه استفاض في الحديث عن ضيفين إختارهما لهذه الندوة، الاول هو رئيس مجموعة شديد ري، فريد شديد الذي لعب ولايزال يلعب دور وسيط إعادة التأمين بين السوق المحلي وبين شركات الاعادة. ولولاه، قال أبو زيد، لما سارت الامور كما يجب، إذ أنه كان وسيطا ناجحا في تسهيل الحوار بين الجانبين : بين الشركات المباشرة وشركات الإعادة. كذلك أثنى على الدور الذي لعبه الرئيس التنفيذي لشركة "هانوفر ري" و"هانوفر ري التكافل" -البحرين أدهم المؤذّن الذي كانت له مداخلة إنتهى فيها الى القول أن "شركات الاعادة ومنها الشركة التي يمثل، لايمكن بشكل قاطع أن تسدّد ما لم يتبيّن سبب الانفجار: هل هو حادث ناتج عن حريق مثلا، أم هو عائد الى عمل إرهابي؟"

عدة أسئلة، قال: "ما جرى في 4 آب لايمكن مقارنته بالحرب الاهلية GAIFوبالانتقال الى مداخلة فريد شديد الذي طرح عليه أمين عام الـ التي شهدها لبنان في سنوات ماضية، ذلك أن تداعيات إنفجار مرفأ بيروت كانت اصعب وأخطر، بدليل أن مستشفيات عدة تضرّرت وأصبحت خارج الخدمة، في وقت وصل عدد الجرحى والمصابين الى سبعة الآف شخص، السواد الاعظم منهم عجزوا عن الحصول على الاسعافات اللازمة". وعندما سُئل عن شركات الاعادة وما هي إمكانية المساعدة، ردّ بالقول: "الشركات ستساعد وتدعم مثل "هانوفر ري"، "سكور" "وسويس ري" وغيرها، ولكنني لا أقول ستُغطي على الاقل حالياً، إنما يجب أن ننتظر صدور التقرير. مع ذلك، اؤكد أن شركات الإعادة ستساعد الشركات اللبنانية لأنها تنظر الى القطاع نظرة جيدة ، وإذا كان البعض من تلك الشركات تخلّف عن تسديد المتوجب عليه بسبب صعوبة التحويل، واذا صحّ أن هذا الوضع مستمر منذ سنتين أو أكثر، فإن شركات الإعادة هذه تمكّنت في سنوات سابقة من جني أرباح كبيرة من السوق اللبناني ولهذا يجب عدم التوقف عند هذا التعثّر الطارئ في تسديد المطالبات".

أخيرًا أُعطي الكلام الى مسوّي الاضرار الخبير وليد الجشي الذي شرح طريقة الكشف عن الاضرار، مطالبا بتسديد المطالبات لصغار المؤمّنين أو إعطائهم دفعة على الحساب. وبحسب معلوماته، فقد قامت شركات لبنانية عدّة بتسديد بعض المطالبات مثل "ليبانو سويس"، "أليانس سنا" وغيرهما .

هذا بإختصار ما دار في هذه الندوة التي سمحت للجميع بإبداء آرائهم، كما ردّت على أسئلة وردت من المتابعين عبر المنصّة الالكترونية. ACALولكن ما لفت أن شكيب أبو زيد كان دائما يلتقط فكرة يقولها أحد المحاضرين ويطالب في توسيعها. وفي هذا الإطار، طرح على رئيس ايلي طربيه سؤالاً يتعلق بنقطتين: تحديث قانون قطاع الضمان والدمج بين الشركات، فأبدى وجهة نظره، ليأخذ ايلي نسناس الكلام ويسترجع

. يومها، طرح قانون كندي لتبنيه في لبنان، ومن بنوده رفع رأسمال الشركة من مليون ACALأحداث الفترة التي كان يتولى خلالها رئاسة ونص دولار الى عشرة ملايين، فعلّق كلّ من ماكس زكار وايلي طربيه على هذا الإقتراح معتبرين أن هذا المبلغ يفوق قدرة الشركات. كذلك في الحديث عن الوضع الذي تعيشه حالياً شركات التأمين بسبب إرتفاع أسعار الدولار وعدم تمكّنها من إستخدام ACALأستفاض رئيس الدولار المصرفي الا وفق السعر الرسمي محلياً في حين أنها مضطرة الى تحويل مطالبات شركات الاعادة بدولار عالمي. ونفى ان تكون لآن هذه الشركات لم تتسلم بعد، ومنذ سنتين أو أكثر، الأموال المتوجبة على الشركات Fresh moneyالشركات بدأت تقبض المطالبات بالـ . وما يفاقم الأزمة المالية أن شركات الإعادة ستُحسم حتما من مطالبات CAPITAL CONTROLالمحلية بسبب التدبير المصرفي المعروف بـ الشركات اللبنانية العائدات المتراكمة عليها.

وفي الدقائق الأخيرة أُعطي الكلام لكل محاضر أن يبدي وجهة نظره في دقيقة، فكان هناك إجماع على أن قطاع التأمين اللبناني متين وقوي وسيكون اقوى بعد هذه التجربة التي تعرّض لها بسبب إنفجار مرفا بيروت، إذا عرفت الشركات كيف توظّف المكتسبات المعنوية وتجعلها في خدمة هذه الانطلاقة.

المصدر: تأمين ومصارف

https://www.taminwamasaref.com/insurance-gaif/

مقابلة مع الأمين العام للإتحاد العربي العام للتأمين "شكيب أبو زيد" 2020/10/2

مقابلة أجرتها الآنسة كريستين حداد أمس عبر أثير إذاعة MBS مع الأمين العام للإتحاد العربي العام للتأمين السيد "شكيب أبو زيد" حول تداعيات انفجار مرفأ بيروت، وقد بثّت المقابلة مباشرةً على الهواء عبر الفايسبوك. ولتعميم الفائدة، فإننا نعيد نشرها على هذين الموقعين وخصوصًا على موقع linked in باعتبار أن المستمعين فاتهم متابعة هذه الحلقة..

https://www.taminwamasaref.com/wp-content/uploads/2020/10/file-1.mp4

المصدر: تأمين ومصارف

https://www.taminwamasaref.com/chakib-abou-zaid/

الإتحاد العربي للتأمين: 7.5 مليار دولار خسائر إنفجار مرفأ بيروت

جريدة المال 2020/10/2

قدر ايلي طربيه، رئيس رئيس جمعية شركات الضمان اللبنانية ، ونائب رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين، خسائر شركات التأمين، المرتبطة بإنفجار مرفأ بيروت ، أغسطس الماضي ، بـ 7.5 مليار دولار.

تصريح رئيس رئيس جمعية شركات الضمان اللبنانية، جاء خلال الندوة الإفتراضية التي عقدها الإتحاد العام العربيي للتأمين، أول أمس، الأربعاء، وشارك فيها 498 مشاركًا من أغلب الدول.

أدار الندوة، شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العربى للتأمين، و أحمد حسني كمال المؤسس والعضو المنتدب لشركة بروكنيت الشرق الأوسط، وشارك فيها ، بجانب إيلي طرابيه، رئيس جمعية شركات الضمان اللبنانية، كلًا من ، إيلي نسناس ، المدير العام لشركة أكسا الشرق الأوسط- لبنان، و ماكس زكار- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام التأمينات التجارية – لبنان، بالإضافة الي فريد شديد ، رئيس مجلس إدارة و الرئيس التنفيذي لمجموعة "شديد كابيتال "، وأدهم المزين- الرئيس التنفيذي لشركة هانوفر ري – البحرين ، ووليد جيشي، رئيس مجلس إدارة لشركة المعاينون العرب – الإمارات.

ركزت الندوة علي الدور الذي تلعبه شركات التأمين، في تغطية المخاطر التي تواجه البشر والحجر، بالإضافة الي إلتزام شركات التأمين ، والوفاء بإلتزامتها تجاه العملاء ، علاوة علي تأثير الإنفجار علي سوق التأمين اللبنانية بشكل عام.

ويهدف الاتحاد العربي للتأمين، بصورة اساسية الى دعم الروابط والصلات بين أسواق ، وهيئات التأمين وتوثيق أواصر التعاون فيما بينها ، والتنسيق بين نشاطاتها المختلفة بغية حماية مصالح الاعضاء، وتنمية صناعة التأمين العربية وإبراز كيانها العربي.

المصدر:

https://almalnews.com/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-7-5-%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%b1-%d8%ae/

Africa Re joins DIFC in Middle East expansion

Middle East Insurance Review2020-10-5

African Reinsurance Corporation

Africa Reinsurance Group has selected the Dubai International Financial Centre (DIFC) for its first office outside Africa.

DIFC is a financial centre in the Middle East, Africa and South Asia (MEASA) region and says Africa Re will operate as Africa Re Underwriting Agency Limited.

Africa Re's focus is on the underwriting of proportional and non-proportional treaty business, offshore and onshore energy including oil, gas, petrochemicals, power and other utilities, as well as general property.

The business is now expanding to select markets in Asia, Brazil and the Middle East.

Africa Re will provide Conventional and Takaful reinsurance capacity to the whole Middle East region from DIFC.

"We are pleased to welcome Africa Re to DIFC, especially as they have chosen us for their first office outside the African continent," said Arif Amiri, Chief Executive Officer of DIFC Authority.

"Offering conventional and Takaful products provides additional choice and we hope Africa Re will work with DIFC and the other firms in our ecosystem to develop the future of the region's reinsurance sector.

"We are confident that Africa Re will benefit from the increasing demand for capacity in the market, especially in Islamic finance, and use their expertise to shaping the future of the sector."

Dr. Corneille Karekezi, Group Managing Director/CEO of The African Reinsurance group added, "We are pleased to join DIFC and consider it as our first destination outside Africa.

"As one of the top 50 global reinsurers, Africa Re considers DIFC as a first step to be followed by further steps for other financial hubs across the world.

"Africa Re may be new to DIFC but has never been new to the Middle East which Africa Re supported for the last 20 years.

"Africa Re was closely observing the withdrawal of Reinsurance/Retakaful capacities from the Middle East hence a decision was taken to join DIFC in order to be in proximity to our clients and fill such gap of capacity through providing leading opportunities as support to all our longstanding clients in the Middle East.

“We are confident that Africa Re’s existence in DIFC would further enhance both Conventional and Takaful markets, and develop/readjust the Takaful market and Takaful model in the Middle East.”

Source: https://www.reinsurancene.ws/africa-re-joins-difc-in-middle-east-expansion/

وزراء المالية والصحة ومستشار رئيس الجمهورية في ضيافة إتحاد التأمين الأحد المقبل 05/10/2020

من المقرر حضور، وزراء المالية والصحة، محمد معيط وهالة زايد، بالإضافة الي مستشار رئيس الجمهورية لشئون الصحة والطبي الوقائي، الدكتور محمد عوض تاج الدين، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، الدكتور محمد عمران، في الملتقي الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية، الذي يعقده الإتحاد المصري للتأمين، يومي الأحد والإثنين المقبلين، بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد العام العربى للتأمين والجمعية المصرية لادارة الرعاية الصحية.

الملتقي الذي سيعقد الإتحاد المصري للتأمين، تم عنونته بـ ” صناعة التأمين الطبى والرعاية الصحية بين مواجهة الاوبئه وبدء تطبيق التأمين الصحى الشامل – مصر أنموذجًا “، سيشارك فيه ممثلين من كبرى شركات التأمين المصرية والعربية ، بالإضافة الي شركات وساطة التأمين ، والرعاية الصحية ، علاوة علي اساطين التأمين في السوق المصرية، ورجال الأعمال والإقتصاد.

ويعد ملتقي التأمين الطبي، من أبرز الملتقيات الرائدة فى مجال التأمين الطبى والرعاية الصحية ، محليًا وإقليميًا ، ويستهدف ضمن ما يستهدفه ، التأكيد على أهمية قطاع التأمين فى توفير الرعاية الصحية حينا، والاهتمام بأساليب تقديمها أحيانا، لأسباب مرتبطة بالنشاط نفسه، أي التأمين الطبي، كونه أحد فروع التأمين، التي شهدت معدلات نمو مضطردة في الأونة الأخيرةو ، علي مستوي الأسواق المصرية والعربية، بل أنه بات أحد أهم القضايا المحورية التي تواجه العالم، فمن الصعوبة بمكان، فصل الصحة عن الاقتصاد ، كون الأول عنصرًا أساسيًا في بناء رأسمال بشرى ، قوى قادر على الانتاج.

علاء الزهيري، رئيس مجلس إدارة الإتحاد المصري للتأمين، أكد من جانبه، أن الملتقي الإقليمي للتأمين الطبي، في نسخته السادسة، سيسلط الضوء على دور قطاع التأمين فى توفير منتجات التأمين الصحى ، التى تناسب أطياف وأطراف المجتمع المصري.

اضاف أن الملتقي، سيناقش علي مدار يومين، عددًا من القضايا المحورية، عبر ست جلسات، أولاها تم عنونتها بـ “دور صناعة التأمين الطبى والرعاية الصحية، فى تقديم الخدمة تحت مظله التأمين الصحى الشامل (مصر.”)

حجم قطاع التأمين الطبى ومساهمته فى إجمالى الأقساط ضمن محاور الجلسة الأولى

ولفت إلي أن الجلسة الأولي، ستناقش هذا الملف من خلال بعض المحاور، منها حجم قطاع التأمين الطبى ، ونسبة مساهمته فى إجمالى الأقساط بشركات التأمين ، وعدد العملاء اللذين تشملهم تغطيات التأمين الطبى وخدمات الرعاية الصحية ، بالإضافة الي طرح تساؤلًات تنضوي علي ” هل قانون التأمين الصحى الشامل ، بات فرصًة لشركات التأمين والرعاية الصحية ؟ ، وهل حان الوقت ، للوصول لإطار

حقيقى للتعاون بين قطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية المصرى من جهة، ومنظومة التأمين الصحى الشامل فى مصر من جهة أخري ؟ وما هى اليات وأدوات تفعيل هذا التعاون؟ وأبرز المعوقات والتحديات الخاصة بوضع الية التعاون والتنسيق بينهما؟.

ومن بين التساؤلات التي سيسعي المحاضرون في تلك الجلسة ، الإجابة عليها، ماهى الخبرات والتجارب ، التى يمكن ان يقدمها قطاع التأمين الطبى ،والرعاية الصحية المصرى ، لإدارة المخاطر بمنظومة التأمين الصحى الشامل فى مصر ؟ و تغطيات التأمين الطبى التكميلية ، التى يمكن ان يقدمها قطاع التأمين الطبى المصرى ، لمنظومة التأمين الصحى الشامل فى مصر ؟ وهل يمكن ان تكون منظومة التأمين الصحى الشامل ، أحد قنوات تقديم التغطيات التأمينية المختلفة ، لمحدودى الدخل مثل تغطيات المزايا النقدية، الخاصة بفقد الايراد نتيجة للمرض وتأمينات الحياة ، بالإضافة الى تقديم تغطيات للأسرة كاملة وغيرها من التغطيات التى يمكن ان يدعم بها قطاع التأمين هذه المنظومة.

<u>دور الهيئات الرقابية في مكافحة أثار إنتشار الأوبئة في الجلسة الثانية للملتقي</u>

وتدور الجلسة الثانية من المؤتمر، حول "دور الهيئات الرقابية ، فى مكافحة الاثار المترتبة عن انتشار الاوبئة ، وآلية التعامل مع قطاع التأمين الطبى (كوفيد 19 مثالًا." (

وسيسعي القائمون علي إدارة تلك الجلسة، للإجابة علي ثلاثة تساؤلات رئيسية، تتضمن أهم الإجراءات التى تم اتخاذها من قبل الهيئات الرقابية ؟ ، وتأثير هذه الإجراءات على شركات التأمين بوجه عام ، والتأمين الطبى بوجه خاص ؟ ، وأخيرًا ، تأثير هذه الإجراءات على عملاء شركات التأمين ؟.

<u>الشمول المالي حاضرًا على مائدة الملتقي</u>

ولم يغفل الملتقي، إلقاء الضوء علي ، الشمول التأمينى ودوره في الوصول لكل المواطنين ، ودور هذه الاستراتيجية، فى تغطية المتضررين من الأوبئة وتوفير الحماية التأمينية لهم ، وهو ما سيتم مناقشته في الجلسة الثالثة.

وستناقش تلك الجلسة، ستة محاور، تضم " دور شركات التأمين فى طرح منتجات التأمين متناهى الصغر الطبى " ، و "دور الهيئات الرقابية فى اعتماد المنتجات ووضع التشريعات التى تدعم شركات التأمين ، للوصول للفئات محدودة الدخل ، بشكل سهل وبتكلفة مناسبة" ، علاوة علي " دور شركات إدارة الرعاية الصحية ، فى تنظيم وإدارة هذه المنظومة " ، و "دور جهات التوزيع ، كالجمعيات والبنوك ومكاتب البريد ، وشركات التحصيل الالكترونى ، وغيرها ، فى تقديم خدماتها لشركات التأمين للوصول الى هذه الفئات " ، ناهيك عن "دور وسطاء التأمين فى هذه المنظومة " ، وأخيرًا " الدروس المستفادة من جائحة فيروس كورونا المستجد – كوفيد 19."

<u>أهم محاور الجلسة الرابعة للملتقى الإقليمي السادس</u>

أما الجلسة الرابعة للملتقي الإقليمي السادس للتأمين الطبي، فستتناول "التعاون بين شركات الأدوية والمستحضرات الطبية من جهة وقطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية من جهة اخرى لتقديم خدمة أفضل للمواطن."

وسيناقش المحاضرون في تلك الجلسة، محورين رئيسيين ، هما " أهمية التعاون بين شركات الادوية والمستحضرات الطبية ، بإعتبارهما أحد اهم عناصر منظومة الرعاية الصحية ، على مستوى العالم ، فيما يتضمن المحور الثاني، الثمار التي يمكن جنيها من التعاون بين شركات الادوية والمستحضرات الطبية، من جهة ، وقطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية ، من جهة أخري.

<u>دور شركات التأمين والإعادة في تقديم مُنتَج للطبي</u>

وتم تخصص الجلسة الخامسة، لمناقشة ملفًا حيويًا، تم عنونته بـ " اهمية تقديم منتج تأمين طبى ضد الأوبئة المستجدة : دور شركات التأمين ومعيدى التأمين."

وسيسعي المحاضرون في تلك الجلسة للولوج، في موضوعات متصلة بهذا الملف، للإجابة عن تساؤلات، تشغل القائمين والمتابعين لملف الرعاية الصحية بشكل عام، ومنها ، هل جائحة كورونا المستجد ، المعروف إصطلاحًا بـ "كوفيد 19 " ساهمت في إبراز أهمية التأمين الطبى ؟ ، وما هى التحديات التى يمكن ان تواجهها شركات التأمين ، مع منتجات التأمين الطبى ضد الأوبئة ؟ ، بالاضافة الي ، آليات وأدوات إدارة المخاطر ، داخل شركات التأمين وإعادة التأمين لإدارة هذا الخطر ؟ ، وأخيرًا دور شركات إعادة التأمين فى تقديم الدعم الفنى والتغطية لهذه المخاطر؟

الملتقى يختتم جلساته بالذكاء الإصطناعي ودوره كداعم للتأمين الطبي

ومن المقرر أن يختتم الملتقي أعماله، بجلسة تتضمن الجديد في عالم الذكاء الإصطناعي ودوره كداعم لنمو التأمين الطبي، وتم عنونة هذه الجلسة بـ "الجديد فى الحلول الذكية ، الذكاء الاصطناعى والميكنة لدعم منظومة التأمين الصحى الشامل ، وربطها بمقدمى الخدمة وشركات التأمين."

وستناقش تلك الجلسة، محورين فرعيين، هما قدرة وكفاءة ، قطاع الرعاية الصحية ، في تقديم الإستشارات للمرضى عبر الهاتف ، من خلال الحلول الذكية كالتطبيقات المختلفة ، أو برامج الفيديو أون لاين ، عبر شبكة الانترنت، إضافة الي رصد ما يشهده قطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية ، من تدفق لرأس المال الاستثمارى ، فى مجالات تكنولوجيا المعلومات ، والذكاء الاصطناعى ، جنبا الى جنب مع التوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل ، التى تقوم على أساس الميكنة وحلول الذكاء الاصطناعى."

المصدر: جريدة المال

https://almalnews.com/%d9%88%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d8%a9-%d9%88%d9%85%d8%b3%d8%aa%d8%b4%d8%a7%d8%b1-%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%ac/

الاتحاد المصري للتأمين ينظم الملتقى الطبي السادس

8/10/2020

ينظم الاتحاد المصرى للتأمين، الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية، يوم ١١ أكتوبر الحالي، بالتعاون مع الاتحاد العربي العام للتأمين، والجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، بعنوان: «صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة، وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل- مصر نموذجًا».

يشارك في الملتقى الدكتور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشئون الصحة والوقاية، والدكتور محمد معيط وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، والدكتورة هالة زايد وزير الصحة والسكان، والدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إضافة إلى ممثلي كبرى شركات التأمين المصرية والعربية، وشركات الوساطة التأمينية، وشركات الرعاية الصحية، وخبراء التأمين والاقتصاد، الذين يبحثون على مدار يومين ٦ قضايا مهمة بين مواجهة الأوبئة وانطلاق منظومة التأمين الصحي الشامل.

وقال علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمين، إن هذا الملتقى يعكس أهمية قطاع التأمين في توفير الرعاية الصحية، خاصة أن فرع التأمين الطبي حظى خلال الفترة الأخيرة بمزيد من النمو والانتشار في الأسواق المصرية العربية، وأصبح من القضايا الحيوية التي تتصدر اهتماماتنا، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن الصحة، التي تُعد الركيزة الأساسية لبناء رأس مال بشري قوي قادر على الإنتاج، لافتًا إلى أن هذا الملتقى يسلط الضوء على دور قطاع التأمين في توفير منتجات التأمين الصحي التي تناسب جميع شرائح المجتمع.

وأضاف الزهيري أنه سيتم إطلاق منصة حوارية بناءة بين الخبراء المتخصصين وممثلى كبرى شركات التأمين المصرية والعربية، وشركات الوساطة التأمينية، وشركات الرعاية الصحية، حول العديد من القضايا الحيوية ومنها كيفية الاستفادة من تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل باعتبارها فرصة لشركات التأمين والرعاية الصحية، من خلال السعي الجاد لتعزيز آليات التعاون المشترك وتجاوز أي تحديات، وزيادة التدفقات المالية الموجهة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، مع التوسع في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، إضافة إلى إطلاق استراتيجية جديدة للشمول التأميني تُسهم في توفير الحماية التأمينية للمتضررين من الأوبئة بحيث يكون هناك تأمين طبي ضد الأوبئة المستجدة خاصة بعد أزمة فيروس «كورونا»، على النحو الذي يُساعد في تقديم خدمة طبية جيدة للمواطنين.

وأشار إلى أن المشاركين في الملتقى يبحثون دور صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية في تقديم الخدمة تحت مظلة التأمين الصحي الشامل بمصر، من خلال استعراض حجم قطاع التأمين الطبى ونسبة مساهمته في إجمالي الأقساط بشركات التأمين وعدد العملاء الذين تشملهم تغطيات التأمين الطبي وخدمات الرعاية الصحية، إضافة إلى تغطيات التأمين الطبي التكميلية التي يمكن أن يقدمها قطاع التأمين الطبي المصري لمنظومة التأمين الصحي الشامل، وخبراته في إدارة المخاطر.

وأوضح أن المشاركين في الملتقى يناقشون آليات التعاون بين شركات الأدوية والمستحضرات الطبية، وقطاع التأمين الطبي والرعاية الصحية لتقديم خدمة أفضل للمواطنين، إضافة إلى أهمية تقديم منتج تأمين طبي ضد الأوبئة المستجدة خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، والاستغلال الأمثل لتقنيات الذكاء الاصطناعى في دعم منظومة التأمين الصحي الشامل وربطها بمقدمي الخدمة وشركات التأمين، بحيث يستطيع قطاع الرعاية الصحية أن يقدم الاستشارات الطبية للمرضى «أون لاين» عبر الإنترنت.

المصدر: جريدة الشروق

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08102020&id=00788cee-34b7-452c-9670-b9cb82686fca

الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى يبدأ فاعلياته الأحد المقبل

2020/10/8

ينظم الاتحاد المصرى للتأمين بالتعاون مع الاتحاد العام العربى للتأمين والجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية الملتقى الإقليمى السادس و11للتأمين الطبى والرعاية الصحية بفندق سميراميس إنتركونتيننتال القاهرة يومى 12 أكتوبر 2020 تحت شعار "صناعة التأمين الطبى والرعاية الصحية بين مواجهة الاوبئة وبدء تطبيق التأمين الصحى الشامل – مصر كنموذج".

وقال علاء الزهيرى أن الملتقى يتم تنظيمه للمرة السادسة على التوالى ،وينعقد تحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة الصحة والسكان ووزارة المالية .

أضاف أنه من المتوقع أن يشارك فى المؤتمر ممثلين من كبرى شركات التأمين المصرية والعربية وشركات الوساطة التأمينية وشركات الرعاية الصحية ولفيف من اقطاب وأعلام التأمين ورجال الاقتصاد والأعمال فى مصر.

أضاف الزهيرى فى بيان للاتحاد أن فرع التأمين الطبى هو أحد الفروع التى حظيت خلال الفترة الأخيرة بمزيد من النمو والانتشار فى أسواق التأمين العربية والمصرية وأصبح من القضايا الحيويه التى تواجه عالمنا اليوم حيث لا يمكن فصل الصحة عن الاقتصاد كونها العنصر الأساسى لبناء رأس مال بشرى قوى قادر على الإنتاج".

وعلى مدى يومين ومن خلال ست جلسات يناقش الملتقى قضايا على قدر كبير من الأهمية حيث تناقش الجلسة الأولى دور صناعة التأمين الطبى والرعاية الصحية فى تقديم الخدمة تحت مظله التأمين الصحى الشامل .

وتناقش الجلسة الثانية دور الهيئات الرقابية فى مكافحة الاثار المترتبة عن انتشار الاوبئة والية التعامل مع قطاع التأمين الطبى (كوفيد 19 كمثال) .

وتناقش الجلسة الثالثة استراتيجية الشمول التأمينى للوصول الى كل المواطنين ودورها فى تغطية المتضررين من الأوبئة وتوفير الحماية التأمينية لهم.

كما تناقش الجلسة الرابعة التعاون بين شركات الأدوية والمستحضرات الطبية من جهة وقطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية من جهة اخرى لتقديم خدمة أفضل للمواطن واناقش الجلسة الخامسة اهمية تقديم منتج تأمين طبى ضد الأوبئة المستجدة : دور شركات التأمين ومعيدى التأمين وتناقش الجلسة السادسة والأخيرة الجديد فى الحلول الذكية ، الذكاء الاصطناعى والميكنة لدعم منظومة التأمين الصحى الشامل وربطها بمقدمى الخدمة وشركات التأمين .

ومن المقرر أن تشهد الجلسة الإنتاجية للمؤتمر حضور الدكتور محمد عوض تاج الدين مستشار رئيس الجمهورية لشئون الصحة والطب الوقائى والدكتور محمد معيط وزير المالية والدكتورة هالة زايد وزير الصحة والسكان والدكتور محمد عمران رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

المصدر: جريدة البورصة

https://alborsaanews.com/2020/10/08/1389543

انطلاق الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى والرعاية الصحية 11 أكتوبر

2020/10/8

ينظم الاتحاد المصرى للتأمين، الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى والرعاية الصحية، بإحدى الفنادق الكبرى بالقاهرة يوم ١١ أكتوبر الحالى، بالتعاون مع الاتحاد العام العربى للتأمين والجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، بعنوان: «صناعة التأمين الطبى والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة، وبدء تطبيق التأمين الصحى الشامل- مصر نموذجًا».

يشارك فى هذا الملتقى الدكتور محمد عوض تاج الدين مستشار رئيس الجمهورية لشئون الصحة والوقاية، والدكتور محمد معيط وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل، والدكتورة هالة زايد وزير الصحة والسكان، والدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إضافة إلى ممثلى كبرى شركات التأمين المصرية والعربية، وشركات الوساطة التأمينية، وشركات الرعاية الصحية، وخبراء التأمين والاقتصاد، الذين يبحثون على مدار يومين ٦ قضايا مهمة بين مواجهة الأوبئة وانطلاق منظومة التأمين الصحى الشامل.

وأكد علاء الزهيرى رئيس الاتحاد المصرى للتأمين، أن هذا الملتقى يعكس أهمية قطاع التأمين فى توفير الرعاية الصحية، خاصة أن فرع التأمين الطبى حظى خلال الفترة الأخيرة بمزيد من النمو والانتشار فى الأسواق المصرية العربية، وأصبح من القضايا الحيوية التى تتصدر اهتماماتنا، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن الصحة التى تُعد الركيزة الأساسية لبناء رأس مال بشرى قوى قادر على الإنتاج، لافتًا إلى أن هذا الملتقى يسلط الضوء على دور قطاع التأمين فى توفير منتجات التأمين الصحى التى تناسب جميع شرائح المجتمع.

وأضاف أنه سيتم إطلاق منصة حوارية بناءة بين الخبراء المتخصصين وممثلى كبرى شركات التأمين المصرية والعربية، وشركات الوساطة التأمينية، وشركات الرعاية الصحية، حول العديد من القضايا الحيوية ومنها: كيفية الاستفادة من تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل باعتبارها فرصة لشركات التأمين والرعاية الصحية من خلال السعى الجاد لتعزيز آليات التعاون المشترك وتجاوز أى تحديات، وزيادة التدفقات المالية الموجهة للاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعى مع التوسع فى تطبيق نظام التأمين الصحى الشامل، إضافة إلى إطلاق استراتيجية جديدة للشمول التأمينى تُسهم فى توفير الحماية التأمينية للمتضررين من الأوبئة بحيث يكون هناك تأمين طبى ضد الأوبئة المستجدة خاصة بعد أزمة فيروس «كورونا»، على النحو الذى يُساعد فى تقديم خدمة طبية جيدة للمواطنين.

وأشار إلى ان المشاركين فى الملتقى يبحثون دور صناعة التأمين الطبى والرعاية الصحية فى تقديم الخدمة تحت مظلة التأمين الصحى الشامل بمصر، من خلال استعراض حجم قطاع التأمين الطبى ونسبة مساهمته فى إجمالى الأقساط بشركات التأمين وعدد العملاء الذين تشملهم تغطيات التأمين الطبى وخدمات الرعاية الصحية، إضافة إلى تغطيات التأمين الطبى التكميلية التى يمكن أن يقدمها قطاع التأمين الطبى المصرى لمنظومة التأمين الصحى الشامل، وخبراته فى إدارة المخاطر، كما يناقشون دور الهيئات الرقابية فى مكافحة الآثار المترتبة عن انتشار الأوبئة مثل «كورونا»، وآلية التعامل مع قطاع التأمين الطبى، واستراتيجية الشمول التأمينى للوصول إلى كل المواطنين ودورها فى تغطية المتضررين من الأوبئة وتوفير الحماية التأمينية لهم، وطرح منتجات التأمين متناهى الصغر الطبى، مع استعراض الدروس المستفادة من الجائحة.

وأوضح أن المشاركين فى الملتقى يناقشون أيضًا آليات التعاون بين شركات الأدوية والمستحضرات الطبية، وقطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية لتقديم خدمة أفضل للمواطنين، إضافة إلى أهمية تقديم منتج تأمين طبى ضد الأوبئة المستجدة خاصة فى ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، والاستغلال الأمثل لتقنيات الذكاء الاصطناعى فى دعم منظومة التأمين الصحى الشامل وربطها بمقدمى الخدمة وشركات التأمين، بحيث يستطيع قطاع الرعاية الصحية أن يقدم الاستشارات الطبية للمرضى «أون لاين» عبر الإنترنت.

المصدر: جريدة اليوم السابع

https://www.youm7.com/story/2020/10/8/%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%89-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-11-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1/5012011

انطلاق فعاليات الملتقى السادس للتأمين الطبى غدا

2020/10/10

نظم الاتحاد المصري للتأمين، الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية، بأحد الفنادق الكبرى بالقاهرة، غدا الأحد 11 أكتوبر، بالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين والجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، بعنوان «صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة، وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل- مصر نموذجًا .»

يشارك في الملتقى الدكتور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الصحة والوقاية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل، والدكتورة هالة زايد، وزير الصحة والسكان، والدكتور محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إضافة إلى ممثلي كبرى شركات التأمين المصرية والعربية، وشركات الوساطة التأمينية، وشركات الرعاية الصحية، وخبراء التأمين والاقتصاد، الذين يبحثون على مدار يومين ٦ قضايا مهمة بين مواجهة الأوبئة وانطلاق منظومة التأمين الصحي الشامل .

وأكد علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمين، أن هذا الملتقى يعكس أهمية قطاع التأمين في توفير الرعاية الصحية، خاصة أن فرع التأمين الطبي حظي خلال الفترة الأخيرة بمزيد من النمو والانتشار في الأسواق المصرية العربية، وأصبح من القضايا الحيوية التي تتصدر

اهتماماتنا، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن الصحة التي تُعد الركيزة الأساسية لبناء رأسمال بشرى قوى قادر على الإنتاج، لافتًا إلى أن هذا الملتقى يسلط الضوء على دور قطاع التأمين في توفير منتجات التأمين الصحي التي تناسب جميع شرائح المجتمع .

وأضاف أنه سيتم إطلاق منصة حوارية بناءة بين الخبراء المتخصصين وممثلي كبرى شركات التأمين المصرية والعربية، وشركات الوساطة التأمينية، وشركات الرعاية الصحية، حول العديد من القضايا الحيوية ومنها: كيفية الاستفادة من تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل باعتبارها فرصة لشركات التأمين والرعاية الصحية من خلال السعي الجاد لتعزيز آليات التعاون المشترك وتجاوز أي تحديات، وزيادة التدفقات المالية الموجهة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي مع التوسع في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، إضافة إلى إطلاق استراتيجية جديدة للشمول التأميني تُسهم في توفير الحماية التأمينية للمتضررين من الأوبئة بحيث يكون هناك تأمين طبي ضد الأوبئة المستجدة خاصة بعد أزمة فيروس «كورونا»، على النحو الذي يُساعد في تقديم خدمة طبية جيدة للمواطنين .

المصدر: جريدة الدستور

https://www.dostor.org/3223645

بدء فعاليات ملتقى التأمين الطبي السادس

2020/10/11

انطلقت فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية، بأحد الفنادق الكبرى بالقاهرة، اليوم الأحد، والذي ينظمه الاتحاد المصري للتأمين بالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين والجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، بعنوان «صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة، وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل- مصر نموذجًا .»

يشارك في الملتقى الذي سينطلق بعد قليل، الدكتور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الصحة والوقاية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، والدكتورة هالة زايد، وزير الصحة والسكان، والدكتور محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إضافة إلى ممثلي كبرى شركات التأمين المصرية والعربية، وشركات الوساطة التأمينية، وشركات الرعاية الصحية، وخبراء التأمين والاقتصاد، الذين يبحثون على مدار يومين 6 قضايا مهمة بين مواجهة الأوبئة وانطلاق منظومة التأمين الصحي الشامل.

المصدر: جريدة الدستور

https://www.dostor.org/3224215

رئيس هيئة الرقابة المالية يفتتح فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية - الأحد 2020/10/11 الهيئة العامة للرقابة المالية

- **د. عمران: 71% من عملاء التأمين الطبي لشركات التأمين تمتعوا بتغطية تكاليف العلاج لفيروس كورونا المستجد كاملة و29 % من العملاء تمتعوا بتغطية تكاليف متطلبات التشخيص وتحديد مدى إيجابيتهم للإصابة بفيروس كورونا**
- **د. عمران: 26 شركة تأمين تعمل في فرع التامين الطبي سددت 3.5 مليار جنية تعويضات في عام 2019**

افتتح الدكتور محمد عمران – رئيس هيئة الرقابة المالية فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية –والمنعقد صباح اليوم -تحت عنوان "صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل" برعاية الهيئة وعدد من الجهات الحكومية الأخرى، وينظمه كل من الاتحاد العربى للتأمين والاتحاد المصري للتأمين بالتنسيق مع الجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، وبحضور رؤساء وممثلي شركات التأمين المصرية وشركات الوساطة التأمينية ومسؤولي شركات الرعاية الطبية ، والجهات ذات العلاقة بمنظومة التأمين الصحى الشامل .

وقال الدكتور محمد عمران في الجلسة الافتتاحية أن التأمين الطبي والرعاية الصحية يمثلان آليتان مكملتان لنظام التأمين الصحي الشامل، وأن التكامل في المهام قد ظهر جلياً في التجربة المصرية للتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد، فعلى الرغم من اختلاف طبيعة التغطية التأمينية من شركة تأمين لأخرى حسب شروط الوثائق والتغطيات المتاحة والتغطيات المستثناة، وما ترتب عليه من وجود تباين في التغطيات التأمينية – اثناء الجائحة –إلا اننا وجدنا أن الشركات التي تستحوذ على 71% من عملاء التأمين الطبي في السوق كانت ملتزمة بتوفير التغطية العلاجية لمصابي فيروس كورونا من المؤمن عليهم -حاملي الوثائق التأمينية - بصورة كاملة وذلك وفقاً لتعاقداتها مع المستشفيات.

كما أكد رئيس الهيئة أن باقي شركات التأمين المستحوذة على 29% من عملاء التأمين الطبي في السوق والتي لا تغطى وثائقهم التأمينية الأوبئة-بعد مراجعة الهيئة لموقفها -قد أبدت مرونة كبيرة في إعادة التغطية التأمينية لعملائها (المؤمن عليهم) وسداد تكاليف متطلبات التشخيص حتى يتم تحديد مدى إيجابية أو سلبية الإصابة بفيروس كورونا، مع إمكانية استفادة هؤلاء العملاء -حال رغبتهم باستكمال العلاج على نفقتهم -بأسعار شركة التأمين مع المستشفى المتعاقد معها.

وألمح رئيس الهيئة بزيادة أهمية التأمين الطبي في المجتمع المصري بعد أن رصدت تقارير الهيئة السنوية نمواً متزايداً في إجمالي الأقساط خلال الخمس أعوام الأخيرة حيث تضاعفت إجمالي الأقساط المحققة من 16.2 مليار جنيه في 30/6/2015إلي مبلغ 35.2 مليار جنيه في 2019/6/30 بمعدل تطور يصل إلي 117 %، وقد أظهر تطور أقساط فرع التامين الطبي لعدد 26 شركة تأمين تعمل في ذلك النشاط بشقيه طويل وقصير الأجل نمواً كبيراً خلال الأعوام الخمس الأخيرة حيث بلغت إجمالي الأقساط في 2019/6/30 مبلغ 5.7 مليار جنيه مقابل مبلغ 1.9 مليار جنيه في 2015/6/30 بمعدل تطور 200% كما تطورت التعويضات المسددة لحملة الوثائق فرع التأمين الطبي خلال الخمس سنوات الأخيرة لتبلغ 3.5 مليار جنيه في 2019/6/30 مقابل مبلغ 1.2 مليار جنيه في 2015/6/30 بمعدل تطور يصل إلي 190% وتلك المؤشرات تبرز النمو المستمر في نشاط شركات التأمين بصفة عامة والتأمين الطبي بصفة خاصة .

وأوضح د. عمران أنه على الرغم من أن العالم واجه العديد من الأزمات المالية والاقتصادية على مدى التاريخ بداية من أزمة الكساد الكبير أو ما عرف بالإنهيار الاقتصادي الكبير في 1929، وصولا للأزمة المالية العالمية في التاسع عشر من أكتوبر عام 1987 حيث اختفت مليارات الدولارات من أسواق الأسهم في كبرى البورصات العالمية والذي عرف بالإثنين الأسود. ثم جاءت أزمة النمور الاسيوية حيث نشأت الأزمة في تايلند عام 1997 وانتشرت سريعا إلى دول شرق آسيا التي كانت تلقب بالنمور الآسيوية وإلى شركائهم التجاريين. ثم اختبر العالم بنهاية العقد الماضى بالأزمة المالية العالمية عام 2008 وما تلتها من أزمة الديون السيادية الأوروبية في عام 2009، إلا أن جائحة فيروس كورونا المستجد والتي تمثل كارثة صحية غير مسبوقة وتهديد لكافة المجتمعات غنية أو فقيرة، متقدمة كانت أو نامية، أخذت أبعاداً أكثر إيلاماً للمجتمع فاضطرت الدول لفرض إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي الجزئي والكلي في أحياناً كثيرة لمكافحة انتشار الفيروس وحصاره وفرض التوقف الفوري للعديد من الأنشطة الاقتصادية من باب تقليل التجمعات أياً كان غرضها ونوعها، فتوقفت العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتم تحجيم العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وما قد يتبعه ذلك من ركود اقتصادي له خسائر وعبء مالى لا مفر منه.

ونوه رئيس الهيئة بأن إدارة الدولة المصرية كانت على وعي كامل بأننا أمام جائحة ستكون لها من الأثار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة على المجتمع المصري لذلك بدأت مبكراً في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للعمل على احتواء انتشار الفيروس، وبادرت الهيئة بالتنسيق مع شركات التأمين العاملة بالسوق المصرية بإلزامها بمنح عملائها - من حملة الوثائق - مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التامين لسداد أقساط التأمين وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين، فى خطوة يستفيد منها أكثر من خمسة ملايين من حاملى وثائق التأمين وبما يُمكن العملاء من الاستمرار في الاستفادة من مزايا الحماية التأمينية التي تمنحهم إياها وثائقهم التأمينية وتعويضهم حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها.

ووفقا لتلك المبادرة قامت شركات التأمين المرخص لها بالسوق المصري بمنح عملائها مهلة سداد اضافية في عدد من فروع التأمين، ومنها منح وثائق التأمين الطبي مهلة سداد ثلاثون يوماً من تاريخ استحقاق القسط وفى حالة تجاوز فترة السداد الممنوحة وإلغاء الوثيقة فأنه يجوز أن يتم إعادة سريانها وفقاً للإجراءات المتبعة بالشركات دون تحمل أية رسوم ادارية أو إصدار جديدة.

كما أشار رئيس الهيئة في كلمته للعديد من الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لتطوير وتنظيم سوق التأمين منها على سبيل المثال إصدار ضوابط لتنظيم التأمين التكافلي وتفعيل صندوق حماية حقوق حملة الوثائق وإصدار قرار بإنشاء مجمعة التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع وتنظيم الإصدار والتوزيع الالكتروني لوثائق التأمين النمطية في ضوء اهتمام الهيئة بالتطبيقات الرقمية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية .

وأضاف د. عمران أنه من أجل العمل على تحقيق المسئولية الاجتماعية لقطاع التأمين المصري وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة شكلت الهيئة لجنة من أجل البت في توزيع فائض التأمين التكافلي الغير موزع، وقد أقرت تلك اللجنة العديد من التبرعات من أجل تقديم الدعم المادي والعيني إلى العديد من الكيانات الصحية العامة التي تقدم خدمات الرعاية الطبية لكافة فئات المجتمع فضلاً عن توفير الدعم المادي لجهات تعمل على توفير الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة ودعم التعليم.

وبالنسبة للعاملين بقطاع التأمين فقد تم إنشاء "حساب مخصص للمساهمة في علاج العاملين بقطاع التأمين" على أن يشمل كافة العاملين بكيانات التأمين ووسطاء وخبراء التأمين بالسوق المصري سواء من العامليين الحاليين أو من تخارجوا من الخدمة للتقاعد ويعد هذا القرار خطوة هامة في سبيل دعم الجميع وعدم استثناء أحد.

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_news/efsa_924.htm

الاتحاد المصري للتأمين يطالب بدور في منظومة «الصحي الشامل» ويقدم مقترحات

11/10/2020

قال علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمين، إن شركات التأمين الطبي كان لديها تخوفات من أن لا تحظى بالدور المناسب في منظومة التأمين الصحي الشامل، مؤكدًا أن الشركات لديها قدرة على تقديم منتجات تأمينية قد تساعد منظومة التأمين الصحي الشامل.

وأضاف الزهيري، خلال الجلسة الأولى بالملتقى السادس للتأمين الطبي، اليوم الأحد، والتي ناقشت دور صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية في تقديم الخدمات تحت مظلة التأمين الصحي الشامل: «إن الاتحاد ممثلا عن شركات التأمين الطبي تقدم بعدد من المقترحات لتعديل قانون التأمين الصحي الشامل من بينها أن تسمح الدولة لشركات التأمين بالتعاقد مباشرة مع العملاء، وذلك بالنسبة لتغطيات مخصصة قد لا تقدمها المنظومة كنظام الشبكة الطبية على سبيل المثال.»

وأوضح الزهيري أن من بين المقترحات التي قدمت للدولة -وهي قيد الدراسة- إعطاء مهام التسوية المالية والتعويضات لشركات التأمين والذي من شأنه أن يخفف عبء التعامل مع العملاء من على كاهل الحكومة .

المصدر: المصري اليوم

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2059776

ما هي أهم نتائج استقصاء ل GAIF & FAIR لازمه الكورونا بالأسواق و أهم التوجهات للتطوير بعد الازمه ؟

2020/10/12

تأمين اليوم

العالم اليوم | 4 | صفحات اسبوعية متخصصة | MONDAY 12 /10/2020

اختيار

وقع اختيار شركة أوربنت مصر للتأمين التكافلى ممتلكات على سحر محسن لتتولى منصب الرئيس التنفيذي للعمليات بالشركة. جاء ذلك فى ضوء خبراتها ومسئولياتها المتعددة التى تولتها من قبل حيث كانت تتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للتأمينات الهندسية والحوادث المتنوعة بالشركة، ثم منصب نائب أول الرئيس التنفيذي للشئون الفنية، وذلك قبل ترقيتها لتولى منصبها الجديد، وهى حاصلة على شهادة التأمين من معهد التأمين القانوني بلندن "شارتر"، كما أصبحت عضواً في لجنة التأمينات الهندسية بالاتحاد المصري للتأمين منذ عام 2013 بجانب عضويتها في اللجنة الفنية للمجمعة النووية.

4.2 مليار جنيه حجم أقساط التأمين الطبى فى مصر

علاء الزهيرى: التأمين داعم لجهود الدولة وليس منافسا لها فى المنظومة الصحية

علاء الزهيرى

شكيب أبو زيد

شريف فتحى

شكيب أبو زيد: جائحة كورونا أكدت أهمية مشاركة القطاع الخاص مع الدولة للنهوض بصحة المواطنين

د. شريف فتحى يوسف: نملك خبرات كبيرة فى إدارة برامج الرعاية الصحية ويمكننا العمل مع الدولة كشركاء

كتب ـ عاطف فهيم:

استضافت القاهرة على مدى يومين فى ظل إجراءات احترازية مشددة أعمال الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى تحت شعار «صناعة التأمين الطبى والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء تطبيق التأمين الصحى الشامل ـ مصر كنموذج» الذى نظمه الاتحاد المصرى للتأمين برئاسة علاء الزهيرى بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد العربى للتأمين برئاسة شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد، والجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، برعاية كل من هيئة الرقابة المالية برئاسة د. محمد عمران، ووزارتى المالية والصحة.

فى تصريحات اختص بها «العالم اليوم» قال علاء الزهيرى إن انعقاد الملتقى على أرض مصر يجسد بالأساس نجاح الدولة المصرية فى مواجهة وباء كورونا بفضل الاستراتيجية التى وضعتها الدولة بالتنسيق والتضامن مع كافة الـوزارات والمؤسسات والقطاعات لمحاربة فيروس كورونا ومواجهة تداعياته، وهو مانجحت فيه مصر بامتياز بشهادة المنظمات والمؤسسات الدولية وفى القلب منها منظمة الصحة العالمية.

وأضاف الزهيرى أن إنعقاد الملتقى يتم فى إطار الضوابط التى وضعتها الدولة وخاصة مايتعلق بالإجراءات الاحترازية، وخاصة بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بفتح قاعات المؤتمرات والمعارض بالفنادق اعتبارا من الأول من أكتوبر، وعلى أن تراعى كافة الإجـراءات والتدابير الإحترازية.

وأكد الزهيرى أن التأمين الطبى يعد من أكثر الفروع التأمينية نموا بالسوق المصرى حيث بلغ حجم محفظة أقساط التأمين الطبى فى نهاية العام الماضى 2019 بنحو 4.2 مليار جنيه، مستحوزا على مانسبته 11% من إجمالى أقساط السوق، وهى نسبة ضئيلة مقارنة مع ما حققه التأمين الطبى فى السعودية حيث يستحوز وحده على مانسبته 40% من جملة أقساط السوق السعودى، مع ملاحظة أن السوق المصرى سوق كبير جدا بسكانه، وبسعى الدولة وخططها للإرتقاء بالمنظومة الصحية بما يؤكد أهمية السعى لمشاركة التأمين فى هذه المنظومة، وكذلك لعقد بروتوكولات تعاون بين شركات الأدوية وشركات التأمين التى تمارس التأمين الطبى لتوفير علاجات فائقة الجودة بأسعار فى متناول الجميع، وبالتالى الوصول إلى شريحة أكبر من المواطنين وتوفير العلاج لهم.

وكشف علاء الزهيرى عن المباحثات الدؤوبة التى تجرى بين قيادات سوق التأمين والدولة لفتح الأبواب أمام مشاركة قطاع التأمين فى منظومة التأمين الصحى الحكومى الشامل لتحقيق الأهـداف المرجوة منه، معتبرا أن مشاركة شركات التأمين ومعها شركات إدارة الرعاية الصحية فى هذه المنظومة القومية الكبيرة سيسهم فى نجاحها، وسيرفع أعباء كثيرة عن كاهل الدولة.

وأوضح رئيس الاتحاد المصري للتأمين أن ما يطالب به قيادات قطاع التأمين معمول به فى معظم دول العالم سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، ولنا فى دول الخليج مثل السعودية والإمارات خير نموذج حيث التأمين الصحى إلزامى، ولكن تديره شركات التأمين تحت رقابة ومتابعة هيئات رسمية للضمان الصحى لها سلطة المراقبة والمحاسبة وضمان تقديم خدمات صحية على أعلى مستوى من الجودة.

وأضاف الزهيرى أن سماح الدولة بإشراك قطاع التأمين معها فى إدارة منظومة التأمين الطبى سيفتح أبواب الأمل أمام استثمارات كبيرة ستدخل السوق لتأسيس شركات متخصصة فى التأمين الطبى طبقا للمعايير التى يتضمنها القانون الجسيد للتأمين والذى نترقب صدوره بفارغ الصبر، كما أن دخول قطاع التأمين مع الدولة فى إدارة هذه المنظومة سيوفر آلاف من فرص العمل، وسيسهم فى خلق كوادر جديدة متخصصة فى التأمينات الطبية والرعاية الصحية، وسيسهم أيضا فى إنعاش سوق التأمين والنهوض به ليكون فاعلا ومؤثرا ، وداعما وسندا للدولة فى كافة الظروف والأحداث، مؤكدا أن التأمين شريك أصيل فى التنمية وداعـم للدولة فى لها على الإطلاق.

بـدوره، قال شكيب أبوزيد الأمين العام للإتحاد العربى للتأمين فى تصريحات لـ «العالم اليوم» إن ملتقى التأمين الطبى والذى تحتضنه مصر يتسم فى دورته الحاليه بأهمية خاصة لإنعقاده فى ظرف ملائم جدا بعد جائحة كورونا، وأجزم بالقول أنه لو إنعقد قبل جائحة كورنا لم يكن ممكنا أن تكون له نفس الأهمية التى يحظى بها الآن.

وأضاف أبوزيد: لقد أفرزت لنا جائحة كورونا مايمكن أن نسميه بالعناصر المهمة الجديرة بالبحث والمناقشة من قبل صناع القرار، وهى بالترتيب: "العواقب" و"الإستنتاجات" و"دروس المستقبل". بالنسبة للعواقب فإن جائحة كورونا كان تأثيرها مزدوج على المستوى الإقتصادى فى جميع الدول من حيث تأثرت معدلات النمو، وأصبحت سلبية فى كل الدول المتقدمة، وأغلبية الدول النامية، ومصر لم تتأثر بشكل سلبى جدا نسبيا مقارنة مع دول أخرى متقدمة. وعلى المستوى الصحى سوف نجد أن عدد الوفيات فاق المليون، وعدد الإصابات تجاوز الـ36 مليون حول العالم".

وعـن العنصر الثانى «الإستنتاجات" أوضح أبوزيد أن المنظومة الطبية لم تكن فى مستوى مواجهة جائحة كـورونـا فى كافة بلدان العالم بمافى ذلـك الولايات المتحدة الأمريكية وهى البلد الذي سجل أكثر إصابات فى العالم، وبالتالى وجب إعادة التفكير فى هيكل المنظومة الطبية ، وقدرتها، وإمكانياتها لمواجهة أى وباء أو جائحة. وبالنظر إلى ماشكلته أزمة كورونا ـ قال أبوزيد ـ بات من الضرورى شمل أكبر عدد من المواطنين فى كل بلدان العالم بالتغطية الصحية، ولاسيما الفئات الأقل دخلا، ومن هنا جاء عنوان الملتقى كمحاولة للتفكير الجاد والعملى لإيجاد حلول بالشركة مابين القطاعين العام والخاص للإرتقاء بالمنظومة الطبية بحيث تشمل أكبر عدد من المواطنين، وتهيئتها لتكون قادرة على مواجهة أى وباء أو جائحة.

وعن دروس المستقبل أوضح شكيب أبوزيد قائلا: لقد فرضت علينا جائحة كورونا أن نأخذ العبر من الدروس التى تعلمنا ويمكن إيجازها على النحو التالى «أن أى بلد ليس بمأمن من جدوث وباء أو جائحة يمكن أن تودى بحياة الملايين ـ إن التأمين الطبى لم يعد ترفًا بل أصبح ضـرورة حتمية للمحافظة على صحة وحياة المواطنين ـ إن أزمة كورونا فرضت علينا ضرورة تضافر جهود القطاع العام بمستشفياته ومرافقه الطبية مع جهود وخبرات القطاع الخاص وذلك بتم من «وجهة نظرى» عبر تعاون وتكامل ما بين التأمين الصحى أو الإستشفاء الذى توفره الدولة من جهة، والتأمين الطبى الذى توفره شركات التأمين وتطبقه من خلال شركات الرعاية الصحية.

من جهته، قال د. شريف فتحى يوسف نائب رئيس الجمعية المصرية لشركات الرعاية الصحية ورئيس مجلس إدارة شركة عناية مصر للرعاية الصحية إن هذا الملتقى يعد بالفعل فرصة سانحة تجمع فى ثناياها كافة أطراف المنظومة الصحية من تأمين ومالية وصحة لكى يناقشوا بشكل علمى كيفية تضافر الجهود المشتركة وإمكانيات كل طرف من أطراف المنظومة، فنحن لسنا منافسين كما ذكـر وأكـد علاء الزهيرى رئيس الاتحاد المصرى للتأمين، وإنما نحن مكملين وداعمين لجهود الدولة فى ضوء مانمتلكه من خبرات وتجارب سابقة وحالية مع ملايين العملاء المنطوين تحت مظلة التأمين الطبى، ولعل ما يدعم مطالبنا أن المادة 10 من قانون التأمين الصحى الشامل، وكذلك المادة 14، و18 من اللائحة تنص على إمكانية تعاون الحكومة مع الجهات المعنية ذات الصلة.

يقول د. شريف فتحى يوسف: لنا دور كبير علينا أن نلعبه يدا بيد مع الدولة بما يعود بالنفع والفائدة على كافة الأطـراف، وأتوقع ردودا إيجابية من الدولة، خاصة وأن الدولة تعلم تماما أن قانون التأمين الجديد المزمع صدوره اهتم بالتأمين الطبى وتضمن ضمن نصوصه الجديدة إمكانية تأسيس شركات خاصة تمارس التأمين الطبى، وهذا معناه أن يتم ضخ إستثمارات جديدة لتأسيس شركات تأمين طبى، مع وجود شركات تأمين تمارس التامين الطبى، ووجود شركات إدارة صحية تدير العملية الطبية لصالح شركات التأمين، ومن ثم للفإن موافقة الدولة على إشـراك التأمين معها فى إدارة المنظومة الصحية من شأنه أن يسهم فى تحسين وتطوير الخدمة الصحية على تنوعها لعملاء التأمين الصحى الحكومى فى ظل ضوابط ومعايير للدولة أن تضعها لتضمن عدم المزايدة فى الأسعار، وتضمن كذلك جودة الخدمة، أما فيما عدا ذلك فسيكون الواقع معقدا إذ ستغلق العديد من الشركات أبوابها، وستتشرد عمالة كثيرة نالت خبرات ومهارات عبر سنوات عملها.

وعـن شركة عناية مصر .. أوضـح د. شريف فتحى يوسف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أن «عناية مصر» واحدة من كبريات شركات إدارة الرعاية الصحية فى السوق المصرى، وقد وضعنا استراتيجية جديدة لمواكبة مرحلة جديدة ستشهدها مصر فى مجال التأمينات الطبية والرعاية الصحية فى ظل القانون الجديد للتأمين الصحى الشامل ، وكـذا القانون الجديد المنظم لصناعة التأمين والذى سيكون بديلا عن القانون رقم 10 لسنة 1981 حيث سيتيح القانون الجديد الفرص لتأسيس شركات تأمين طبى متخصصة برؤوس أموال صغيرة تتراوح ما بين 15 إلى 30 مليون جنيه، وهو الأمر الذى من شأنه أن يضع أسس علمية مدروسة ومخططة لعمل شركات إدارة الرعاية الصحية . وأضـاف يوسف: نحن فى «عناية مصر" نتيجة الجهود المبذولة بشكل دؤوب على كافة المستويات إستطعنا الوصول بمحفظة الأقـساط لنحو 250 مليون جنيه لصالح شركات التأمين التى تتعامل معنا، وحسبنا فقط أن نذكر أن لدينا نحو 200 ألف عميل يمثلون ما يقرب من 400 شركة فى مصر، ونفتخر بأننا ندير عمليات إدرة برامج رعاية صحية لشركات خارج الحدود فى كل من السودان واليمن، ونخطط لمزيد من التوسع داخليا وخارجيا لخدمة أهداف الدولة وخاصة فيما يتعلق بالسياحة العلاجية ، وبمايصب فى نهاية المطاف فى صالح الاقتصاد القومى.

واختتم د. شريف فتحى يوسف كلامه بالتأكيد على أن شركته والتى تأسست فى العام 1998 برأسمال قـدره 5 ملايين جنيه، وزاد حاليا إلى 20 مليون جنيه، هى ثمرة تعاون مشترك ما بين الدلتا للتأمين، والمهندس للتأمين، ومصر لتأمينات الحياة من مصر، وشركة الإتحاد الفرنسى العربى للتأمين فى لبنان ورأسمال الشركة موزع مابين 60 % للجانب المصرى، و40% لشركة الإتحاد الفرنسى العربى، ونعمل حاليا من مقر جديد مجهز بأحدث تقنيات العصر، وأدخلنا ولأول مرة مايسمى بالتدريب عبر التكنولوجيا الحديثة فلدينا قاعة مجهزة ومؤهلة لتدريب العاملين والذين يربوا عددهم على الـ 150 عاملا فى مختلف التخصصات، ويجرى حاليا تطوير برنامج الحاسب الآلـى وربطه بمقدمى الخدمة ليعمل بنظام «أون لاين" لتسهيل وتيسير الخدمات المقدمة للعملاء مع ربط النظام بتطبيقات الهاتف المحمول ليتمكن عملائنا من التواصل مع إدارات الشركة بسهولة ويسر وبالسرعة الواجبة.

المصدر: جريدة العالم اليوم

رئيس الرقابة المالية: 71% من عملاء التأمين الطبي تمتعوا بتغطية تكاليف علاج "كورونا"

2020/10/11

افتتح الدكتور محمد عمران – رئيس هيئة الرقابة المالية فعاليات الجلسة الافتتاحية للملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية –والمنعقد صباح اليوم -تحت عنوان "صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل" برعاية الهيئة وعدد من الجهات الحكومية الأخرى، وينظمه كل من الاتحاد العربى للتأمين والاتحاد المصري للتأمين بالتنسيق مع الجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، وبحضور رؤساء وممثلي شركات التأمين المصرية وشركات الوساطة التأمينية ومسؤولي شركات الرعاية الطبية ، والجهات ذات العلاقة بمنظومة التأمين الصحى الشامل.

وقال الدكتور محمد عمران في الجلسة الافتتاحية إن التأمين الطبي والرعاية الصحية يمثلان آليتان مكملتان لنظام التأمين الصحي الشامل، وأن التكامل في المهام قد ظهر جلياً في التجربة المصرية للتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد، فعلى الرغم من اختلاف طبيعة التغطية التأمينية من شركة تأمين لأخرى حسب شروط الوثائق والتغطيات المتاحة والتغطيات المستثناة، وما ترتب عليه من وجود تباين في التغطيات التأمينية – اثناء الجائحة –إلا أننا وجدنا أن الشركات التي تستحوذ على 71% من عملاء التأمين الطبي في السوق كانت ملتزمة بتوفير التغطية العلاجية لمصابي فيروس كورونا من المؤمن عليهم -حاملي الوثائق التأمينية - بصورة كاملة وذلك وفقاً لتعاقداتها مع المستشفيات.

كما أكد رئيس الهيئة أن باقي شركات التأمين المستحوذة على 29% من عملاء التأمين الطبي في السوق والتي لا تغطى وثائقهم التأمينية الأوبئة-بعد مراجعة الهيئة لموقفها -قد أبدت مرونة كبيرة في إعادة التغطية التأمينية لعملائها (المؤمن عليهم) وسداد تكاليف متطلبات التشخيص حتى يتم تحديد مدى إيجابية أو سلبية الإصابة بفيروس كورونا، مع إمكانية استفادة هؤلاء العملاء -حال رغبتهم باستكمال العلاج على نفقتهم -بأسعار شركة التأمين مع المستشفى المتعاقد معها.
وألمح رئيس الهيئة بزيادة أهمية التأمين الطبي في المجتمع المصري بعد أن رصدت تقارير الهيئة السنوية نمواً متزايداً في إجمالي الأقساط خلال الخمس أعوام الأخيرة حيث تضاعفت إجمالي الأقساط المحققة من 16.2 مليار جنيه في 30/6/2015إلى مبلغ 35.2 مليار جنيه في 2019/6/30 بمعدل تطور يصل إلي 117 %، وقد أظهر تطور أقساط فرع التامين الطبي لعدد 26 شركة تأمين تعمل في ذلك النشاط بشقيه طويل وقصير الأجل نمواً كبيراً خلال الأعوام الخمس الأخيرة حيث بلغت إجمالي الأقساط في 2019/6/30 مبلغ 5.7 مليار جنيه مقابل مبلغ 1.9 مليار جنيه في 2015/6/30 بمعدل تطور 200% كما تطورت التعويضات المسددة لحملة الوثائق فرع التأمين الطبي خلال الخمس سنوات الأخيرة لتبلغ 3.5 مليار جنيه في 2019/6/30 مقابل مبلغ 1.2 مليار جنيه في 2015/6/30 بمعدل تطور يصل إلي 190% وتلك المؤشرات تبرز النمو المستمر في نشاط شركات التأمين بصفة عامة والتأمين الطبي بصفة خاصة.
وأوضح د. عمران أنه على الرغم من أن العالم واجه العديد من الأزمات المالية والاقتصادية على مدى التاريخ بداية من أزمة الكساد الكبير أو ما عرف بالانهيار الاقتصادي الكبير في 1929، وصولا للأزمة المالية العالمية في التاسع عشر من أكتوبر عام 1987 حيث اختفت مليارات الدولارات من أسواق الأسهم في كبرى البورصات العالمية والذي عرف بالإثنين الأسود. ثم جاءت أزمة النمور الاسيوية حيث نشأت

الأزمة في تايلند عام 1997 وانتشرت سريعا إلى دول شرق آسيا التي كانت تلقب بالنمور الآسيوية وإلى شركائهم التجاريين. ثم اختبر العالم بنهاية العقد الماضى بالأزمة المالية العالمية عام 2008 وما تلتها من أزمة الديون السيادية الأوروبية في عام 2009.

إلا أن جائحة فيروس كورونا المستجد والتي تمثل كارثة صحية غير مسبوقة وتهديد لكافة المجتمعات غنية أو فقيرة، متقدمة كانت أو نامية، أخذت أبعاداً أكثر إيلاماً للمجتمع فاضطرت الدول لفرض إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي الجزئي والكلي في أحياناً كثيرة لمكافحة انتشار الفيروس وحصاره وفرض التوقف الفوري للعديد من الأنشطة الاقتصادية من باب تقليل التجمعات أياً كان غرضها ونوعها، فتوقفت العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتم تحجيم العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وما قد يتبعه ذلك من ركود اقتصادي له خسائر وعبء مالى لا مفر منه.

ونوه رئيس الهيئة بأن إدارة الدولة المصرية كانت على وعي كامل بأننا أمام جائحة ستكون لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة على المجتمع المصري لذلك بدأت مبكراً في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للعمل على احتواء انتشار الفيروس ، وبادرت الهيئة بالتنسيق مع شركات التأمين والعاملة بالسوق المصرية بإلزامها بمنح عملائها - من حملة الوثائق - مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التامين لسداد أقساط التأمين وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين، فى خطوة يستفيد منها أكثر من خمسة ملايين من حاملى وثائق التأمين وبما يُمكن العملاء من الاستمرار في الاستفادة من مزايا الحماية التأمينية التي تمنحهم إياها وثائقهم التأمينية وتعويضهم حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها.

ووفقا لتلك المبادرة قامت شركات التأمين المرخص لها بالسوق المصري بمنح عملائها مهلة سداد اضافية في عدد من فروع التأمين، ومنها منح وثائق التأمين الطبي مهلة سداد ثلاثون يوماً من تاريخ استحقاق القسط وفى حالة تجاوز فترة السداد الممنوحة وإلغاء الوثيقة فأنه يجوز أن يتم إعادة سريانها وفقاً للإجراءات المتبعة بالشركات دون تحمل أية رسوم ادارية أو إصدار جديدة.

كما أشار رئيس الهيئة في كلمته للعديد من الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لتطوير وتنظيم سوق التأمين منها على سبيل المثال إصدار ضوابط لتنظيم التأمين التكافلي وتفعيل صندوق حماية حقوق حملة الوثائق وإصدار قرار بإنشاء مجمعة التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع وتنظيم الإصدار والتوزيع الالكتروني لوثائق التأمين النمطية في ضوء اهتمام الهيئة بالتطبيقات الرقمية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

وأضاف د. عمران أنه من أجل العمل على تحقيق المسئولية الاجتماعية لقطاع التأمين المصري وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة شكلت الهيئة لجنة من أجل البت في توزيع فائض التأمين التكافلي الغير موزع، وقد أقرت تلك اللجنة العديد من التبرعات من أجل تقديم الدعم المادي والعيني إلى العديد من الكيانات الصحية العامة التي تقدم خدمات الرعاية الطبية لكافة فئات المجتمع فضلاً عن توفير الدعم المادي لجهات تعمل على توفير الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة ودعم التعليم.

وبالنسبة للعاملين بقطاع التأمين فقد تم إنشاء "حساب مخصص للمساهمة في علاج العاملين بقطاع التأمين" على أن يشمل كافة العاملين بكيانات التأمين ووسطاء وخبراء التأمين بالسوق المصرية سواء من العاملين الحاليين أو من خرجوا من الخدمة للتقاعد ويعد هذا القرار خطوة هامة في سبيل دعم الجميع وعدم استثناء أحد.

المصدر: جريدة الاهرام

http://gate.ahram.org.eg/News/2502125.aspx

الملتقى الطبى السادس يوصى بتوعية المرضى والعملاء بالتعاون مع شركات الأدوية للمساهمة فى تقليل تكاليف التأمين الطبى

12/10/2020

كشف هيثم طاهر العضو المنتدب لشركة متلايف لتأمينات الحياة أن التكامل بين شركات التأمين وشركات الأدوية مهم جدا ، وذلك لمصلحة الطرفين حيث تمثل الأدوية حوالى 25-30% من تكلفة التأمين الطبى والعلاج الطبى.

وأضاف طاهر خلال الجلسة الرابعة للملقتى الإقليمى السادس للتأمين الطبى بعنوان "التعاون بين شركات الأدوية والمستلزمات الطبية من جهة وقطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية من جهة أخرى، لتقديم خدمة أفضل للمواطن" أن شركات التأمين يجب أن تتابع عملاءها فى نشاط التأمين الطبى وخاصة المصابين بالأمراض الزمنة مثل الضغط والسكرى.

وأوضح أن الأسواق الخليجية للتأمين بها مستوى أعلى للتوعية لعملاء التأمين الطبى ومتابعة المصابين بالأمراض المزمنة بما يصب فى مصلحة الشركات والمرضى، لافتا إلى أنه عند حصول المريض على الدواء المناسب والصحيح يساهم ذلك فى تقليل تكلفة العلاج وبالتالى تقليل تكلفة التأمين الطبى وهو ما ينعكس على انخفاض قسط التأمين عند تجديد الوثيقة واستفادة العميل من التخفيض

المصدر: جريدة البورصة

http://alboslanews.com/%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%88-%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%8A%D9%88%D8%B5%D9%89-%D8%A8%D8%AA%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B6%D9%89-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%89-260203

تعرف على توصيات الملتقى السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية

2020/10/12

شهد الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية والذي ينظمة الاتحاد المصري للتأمين، وعلى مدار يومان قبول من شركات التامين العاملة بمصر وبالدول العربية.

وخرج الملتقى الإقليمي السادس بـ14 توصية تهم قطاع التأمين الطبي والرعاية الصحية، هى:

1.العمل على تحقيق التعاون بين الدولة وشركات التأمين، من خلال السماح لشركات التأمين بالتعاقد مع العملاء مباشرة بمستوى تغطية ومميزات يختارها العميل بالإضافة الى برنامج التأمين الصحى الحكومى، أو إعطاء مهام التسوية المالية إلى شركات التأمين أو عن طريق تقديم التغطية التأمينية للمواطنين الراغبين في التعامل مع شركات التأمين عن طريق قسائم صحية بمبلغ القسط.

2.تقديم ورقة عمل لهيئة الرقابة المالية عن طريق الاتحاد المصرى للتأمين تمهيداً لمناقشتها من خلال عقد ورشة عمل تجمع بين ممثلى قطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية وممثلى الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك ممثلى الهيئة العامة للتأمين الصحى وذلك بعد دراسة ما تم تنفيذه من خطوات لمنظومة التأمين الصحى الشامل بمحافظة بورسعيد.

3.الإطلاع على تجارب الدول الأخرى فى مجال التأمين الصحى للوقوف على الاستراتيجية التى انتهجتها تلك الدول فيما يتعلق بالتعاون بين التأمن الصحى الحكومى وشركات القطاع الخاص.

4.العمل على تضافرالجهود بين إتحادات مراقبى التأمين وإتحادات التأمين لتطبيق مبادئ التأمين الأساسية الإسترشادية بشان خطط التعافى الإقتصادى لأسواق التأمين عقب جائحة كورونا.

5.قيام الجهات الإقليمية بدراسة إنشاء صندوق تأمين عربى لتغطية خطر الأوبئة والأمراض المعدية.

6.تعزيز العمل على تقديم كافة الخدمات التأمينية من خلال الوسائل الإلكترونية والتطبيقات الذكية وآليات الذكاء الإصطناعى.

.7قيام شركات التأمين وإعادة التأمين بدراسة مدى إمكانية تضمين شرط إضافى للوثائق ولإتفاقيات إعادة التأمين خاص بخطر الفيروسات والأمراض السارية والمعدية.

.8إنشاء منصات إلكترونية لقطاع التأمين للتواصل بين حملة الوثائق والمستفيدين من قطاع التأمين بالدولة.

.تحفيز شركات التأمين على إبتكار منتجات تأمينية جديدة بما يتناسب مع درجة التغير فى المخاطر، والعمل على تعزيز مبادئ الإستدامة فى أعمالها وفى الخدمة المجتمعية.

.10تبني التطبيقات الإلكترونية في مجال الخدمات المالية والتأمينية على نطاق أوسع (التسويق الإلكتروني، الإصدار الإلكترونى، التوقيع الإلكتروني،التسويات المالية الإلكترونية، الهوية الرقمية، التحصيل والسداد عن طريق التليفون)، والاستفادة من القنوات الرقمية وابتكارات "تكنولوجيا التأمين" الجديدة للتواصل مع العملاء ذوي الدخل المنخفض وخدمتهم، وكذلك تسهيل التواصل بين المريض ومقدم الخدمة.

.11يتعين على وسيط التأمين التواصل مع شركات التأمين وأطراف الصناعة لإيضاح الإحتياجات الخاصة بمختلف القطاعات المستهدفة، كما يجب عليه المشاركة الفعالة في تطوير المنتجات المناسبة لكل قطاع.

.12تفعيل التعاون بين شركات الأدوية والمنتجات الطبية من جهة وقطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية من جهة أخرى لتقديم خدمة أفضل للمواطن، وكذلك العمل على رفع وعى المواطنين بكيفية الوقاية من مختلف الأمراض وفائدة الكشف المبكر كنوع من إدارة الخطر أو محاولة التخفيف من وطأة الخطر.

.13تحفيز المواطنين على إستخدام التطبيقات والأنظمة التكنولوجية الحديثة والتى من شأنها تسهيل التواصل بين العميل ومقدم الخدمة مما يعود بالفائدة على أطراف منظومة الرعاية الصحية بأكملها وهى المواطن وشركة التأمين وشركات الرعاية الصحية.

.14قيام الاتحاد المصرى للتأمين بتبنى إقامة ندوة عن قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكيفية إيجاد تغطيات تأمينية مناسبة وتحفيز المواطنين على الحصول عليها.

المصدر: جريدة اخبار اليوم

https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3131408/1/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9

معيط: تعديلات قانون التأمين الصحي تتضمن آلية عمل شركات التأمين الطبي

2020/10/12

قال محمد معيط، وزير المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، إن التعديلات الجاري إعدادها على قانون التأمين الصحي الشامل سوف تتضمن آلية تنظيم عمل شركات التأمين الطبي المتخصصة وشركات الرعاية الصحية.

وبحسب بيان من وزارة المالية اليوم الاثنين، أضاف الوزير أن آلية عمل هذه الشركات سوف تتضمن تقديمها بعض الخدمات المكملة للخدمات الصحية التي تقدمها الدولة أو المشاركة في إدارة هذه المنظومة ببعض المحافظات.

جاء ذلك خلال كلمة الوزير في الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي، الذى يعقد بعنوان: "صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء التأمين الصحي الشامل، مصر كنموذج."

وأشار الوزير أن هذا الملتقى يعد فرصة جيدة لتبادل الخبرات في مجال التأمين الطبي والتعاون بين القطاع الخاص والحكومي في منظومة التأمين الصحي الشامل.

كما يعد الملتقى فرصة للاستفادة من خبرات شركات التأمين المصرية والعربية، وشركات الرعاية الصحية، وشركات الوساطة التأمينية، بالإضافة إلى ابتكار حماية تأمينية للمتضررين من الأوبئة المستجدة مثل جائحة كورونا، بحسب الوزير.

ودعا الوزير إلى تحفيز إنشاء كيانات مجتمعية أهلية ببورسعيد تعبر عن المواطنين وتُدير حوارًا مفتوحًا مع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، وهيئة الرعاية الصحية، فالدولة جادة في تقديم خدمة متميزة وتطوير الأداء بشكل مستدام لنيل رضا المنتفعين بالمنظومة الجديدة.

وطالب الوزير شركات التأمين والرعاية الطبية بتقييم تجربتها في بورسعيد ورصد التحديات، وعلى ضوء ذلك يتم عقد اجتماع مع كل الأطراف المعنية لوضع تصور لتلافي هذه التحديات في المحافظات الأخرى.

وأهاب معيط بالاتحاد المصرى للتأمين إيجاد تغطيات تأمينية تُناسب حجم أعمال المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالتزامن مع القانون الجديد بما يتضمنه من حوافز ضريبية وجمركية.

وذكر أن الحكومة تسعى لتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بما يُحقق التكامل بين منظومة التأمين الصحي الشامل، وصناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية لضمان توفير خدمات صحية متنوعة للمستفيدين بجودة أفضل.

وقال الوزير إن قطاع التأمين الطبي شريك أصيل في جهود توفير الرعاية الصحية تحت مظلة نظام التأمين الصحي الشامل، الذي يسمح بمشاركة كل مقدمي الخدمات الطبية من القطاع الخاص وغيره سواء المستشفيات أو معامل التحاليل أو مراكز الأشعة أو الصيدليات شريطة استيفاء المتطلبات المقررة والحصول على ترخيص هيئة الرقابة والاعتماد والجودة، وللمواطن حق اختيار مكان تلقي الخدمة الطبية.

وبلغت المخصصات المالية المقررة لقطاع الصحة في موازنة العام المالي الحالي 110 مليارات جنيه بما يُمثل 6.4% من إجمالي الموازنة بزيادة 21 مليار جنيه عن العام المالي السابق بنسبة 24%، ومقابل 71 مليار جنيه في العام المالي 2018-2019، و62 مليار جنيه في العام المالي 2017-2018، بحسب الوزير.

وأوضح الوزير أنه تتم مراعاة زيادة الإنفاق الاستثماري على قطاع الصحة، بما يتسق مع سعي الحكومة لتوفير رعاية صحية جيدة للمواطنين، والتنفيذ التدريجي لنظام التأمين الصحي الشامل، لضمان استدامة الملاءة المالية، والمرونة الكافية لمواكبة أي متغيرات.

وقال معيط إن حجم الاستثمارات في قطاع الكهرباء يقترب من 750 مليار جنيه، حيث تتضمن هذه الاستثمارات إنشاء 4 محطات كهرباء تُعد الأحدث في العالم، وتطوير شبكة النقل والتوزيع، وأكبر محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في بنبان بمحافظة أسوان، و4 محطات أخرى لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية بالضبعة.

وأضاف أن هذه الاستثمارات تتضمن أيضا محطات لتوليد الكهرباء من الرياح بخليج السويس، ومحطات أخرى تعتمد على الفحم؛ بما يضمن تأمين احتياجات مصر من الكهرباء خلال السنوات المقبلة.

ومن جانبه، أكد علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصرى للتأمين، أن هذا الملتقى يعكس أهمية قطاع التأمين في توفير الرعاية الصحية، تحت مظلة التأمين الصحي الشامل، خاصة أن فرع التأمين الطبي حظى خلال الفترة الأخيرة بمزيد من النمو والانتشار في الأسواق المصرية والعربية وأصبح من القضايا الحيوية التي تتصدر الاهتمامات.

وأشار الزهيري إلى أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن الصحة التي تُعد الركيزة الأساسية لبناء رأسمال بشري قوي قادر على الإنتاج، موضحا أن هذا الملتقى يسلط الضوء على دور قطاع التأمين في توفير منتجات التأمين الصحي التي تناسب جميع شرائح المجتمع.

المصدر: جريدة مصراوي

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/10/12/1891409/%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%B7-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A-%D8%AA%D8%AA%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A

أنتهاء فعاليات الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى بالقاهرة

2020/10/12

انتهت فعاليات الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى بالقاهرة والذي كان تحت شعار "صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل: مصر كنموذج " خلال الفترة من 11 إلى 12 أكتوبر.

و قد إنعقد الملتقى بالتعاون بين الاتحاد العام العربي للتأمين والاتحاد المصري للتأمين والجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، وتحت رعاية وزارتي المالية والصحة و السكان و الهيئة العامة للرقابة المالية

و قد شرف معالي الدكتور/ محمد معيط – وزير المالية بالحضور ؛

و أوضح التوجهات الإستراتيجية للحكومة المصرية لإنجاح منظومة التأمين الشامل، كما ركز على أن قطاع التأمين مطالب بالمشاركة في إنجاحها ، من أجل إدماج كل الفئات الإجتماعية؛

كما إقترح سيادته إنشاء كيانات مجتمعية للدفاع عن حقوق المواطنين للحصول على الرعاية الصحية التي يكفلها القانون لهم و تكون بمثابة رابط بين المواطنين و مديري النظام مقدمي الخدمة.
وناقش الملتقى العديد من القضايا والمحاور الهامة التى تمس نشاط التأمين، منها دور الهيئات الرقابية في مكافحة الآثار المترتبة عن انتشار الآوبئة وآلية التعامل مع قطاع التأمين الطبي ومنها فيروس كورونا المستجد؛

هذا إلى جانب العديد من الجلسات التى ناقشت عدة موضوعات منها دور صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية في تقديم الخدمة تحت مظلة التأمين الصحي الشامل فى مصر؛
فضلاً عن مناقشة حول استراتيجية الشمول التأميني للوصول إلى كل المواطنين ودورها في تغطية المتضررين من الأوبئة وتوفير الحماية التأمينية لهم.

كما ناقشت جلسات الملتقى ،التعاون بين شركات الأدوية والمستحضرات الطبية من جهة وقطاع التأمين الطبي والرعاية الصحية من جهة أخرى لتقديم خدمة أفضل للمواطن، وأهمية تقديم منتج تأمين طبي ضد الأوبئة المستجدة، و دور شركات التأمين ومعيدي التأمين.

وكذلك المستجدات في الحلول الذكية، الذكاء الاصطناعي والميكنة لدعم منظومة التأمين الصحي الشامل وربطها بمقدمي الخدمة وشركات التأمين.

و قد شارك عبر الوسائل الالكترونية كل من:

مراقبي التأمين من كل من (تونس / سلطنة عمان / الإمارات(

شركةMunich Re / Gen Re / RGA / ILO Micro Insurance Network

وخرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

.1العمل على تحقيق التعاون بين الدولة وشركات التأمين من خلال السماح لشركات التأمين بالتعاقد مع العملاء مباشرة بمستوى تغطية ومميزات يختارها العميل بالإضافة الى برنامج التأمين الصحى الحكومى، أو إعطاء مهام التسوية المالية إلى شركات التأمين أو عن طريق تقديم التغطية التأمينية للمواطنين الراغبين في التعامل مع شركات التأمين عن طريق قسائم صحية بمبلغ القسط.

.2تقديم ورقة عمل لهيئة الرقابة المالية عن طريق الاتحاد المصرى للتأمين تمهيداً لمناقشتها من خلال عقد ورشة عمل تجمع بين ممثلى قطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية وممثلى الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك ممثلى الهيئة العامة للتأمين الصحى وذلك بعد دراسة ما تم تنفيذه من خطوات لمنظومة التأمين الصحى الشامل بمحافظة بورسعيد.

.3الإطلاع على تجارب الدول الأخرى فى مجال التأمين الصحى للوقوف على الاستراتيجية التى انتهجتها تلك الدول فيما يتعلق بالتعاون بين التأمن الصحى الحكومى وشركات القطاع الخاص.

.4العمل على تضافرالجهود بين إتحادات مراقبى التأمين وإتحادات التأمين لتطبيق مبادئ التأمين الأساسية الإسترشادية بشان خطط التعافى الإقتصادى لأسواق التأمين عقب جائحة كورونا.

.5قيام الجهات الإقليمية بدراسة إنشاء صندوق تأمين عربى لتغطية خطر الأوبئة والأمراض المعدية.

.6تعزيز العمل على تقديم كافة الخدمات التأمينية من خلال الوسائل الإلكترونية والتطبيقات الذكية وآليات الذكاء الإصطناعى.

.7قيام شركات التأمين وإعادة التأمين بدراسة مدى إمكانية تضمين شرط إضافى للوثائق ولإتفاقيات إعادة التأمين خاص بخطر الفيروسات والأمراض السارية والمعدية.

.8إنشاء منصات إلكترونية لقطاع التأمين للتواصل بين حملة الوثائق والمستفيدين من قطاع التأمين بالدولة.

.9تحفيز شركات التأمين على إبتكار منتجات تأمينية جديدة بما يتناسب مع درجة التغير فى المخاطر، والعمل على تعزيز مبادئ الإستدامة فى أعمالها وفى الخدمة المجتمعية.

.10تبني التطبيقات الإلكترونية في مجال الخدمات المالية والتأمينية على نطاق أوسع (التسويق الإلكتروني، الإصدار الإلكترونى، التوقيع الإلكتروني،التسويات المالية الإلكترونية، الهوية الرقمية، التحصيل والسداد عن طريق التليفون)، والاستفادة من القنوات الرقمية وابتكارات "تكنولوجيا التأمين" الجديدة للتواصل مع العملاء ذوي الدخل المنخفض وخدمتهم، وكذلك تسهيل التواصل بين المريض ومقدم الخدمة.

.11يتعين على وسيط التأمين التواصل مع شركات التأمين وأطراف الصناعة لإيضاح الإحتياجات الخاصة بمختلف القطاعات المستهدفة، كما يجب عليه المشاركة الفعالة في تطوير المنتجات المناسبة لكل قطاع.

.12تفعيل التعاون بين شركات الأدوية والمنتجات الطبية من جهة وقطاع التأمين الطبى والرعاية الصحية من جهة أخرى لتقديم خدمة أفضل

للمواطن، وكذلك العمل على رفع وعى المواطنين بكيفية الوقاية من مختلف الأمراض وفائدة الكشف المبكر كنوع من إدارة الخطر أو محاولة التخفيف من وطأة الخطر.

13.تحفيز المواطنين على إستخدام التطبيقات والأنظمة التكنولوجية الحديثة والتى من شأنها تسهيل التواصل بين العميل ومقدم الخدمة مما يعود بالفائدة على أطراف منظومة الرعاية الصحية بأكملها وهى المواطن وشركة التأمين وشركات الرعاية الصحية.

14.قيام الاتحاد المصرى للتأمين بتبنى إقامة ندوة عن قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكيفية إيجاد تغطيات تأمينية مناسبة وتحفيز المواطنين على الحصول عليها.

المصدر: بانوراما التأمين

https://insurancepanorama.com/%D8%A3%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7/

الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي.. تعرف على أبرز الجلسات المقرر عقدها

2020/10/14

أعلن الاتحاد المصري للتأمين عن تنظيمه للملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي خلال يومي 11 و12 أكتوبر 2020 بأحد فنادق القاهرة، ليصبح أول ملتقى بعقده الاتحاد بعد تفشي جائحة كورونا، والذي يضم 6 جلسات تعقد على مدار يومي انعقاده.

وتأتي الجلسة الأولى تحت عنوان «دور صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية في تقديم الخدمة تحت مظلة التأمين الصحي الشامل – مصر»، وستتناول هذه الجلسة مجموعة من التحديات التي سيتم مناقشتها ووضع تصور لتذليلها، وتقديم ورقة عمل للدولة تستعرض دور صناعة التأمين والرعاية الصحية في تقديم الخدمة تحت مظلة التأمين الصحي الشامل بمصر.

وستناقش مجموعة من المحاور أبرزها؛ حجم قطاع التأمين الطبي ونسبة مساهمته في إجمالي الأقساط بشركات التأمين وعدد العملاء اللذين تشملهم تغطيات التأمين الطبي وخدمات الرعاية الصحية، وهل قانون التأمين الصحي الشامل فرصة لشركات التأمين والرعاية الصحية؟

المصدر: جريدة أموال الغد

http://amwalalghad.com/2020/09/14/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8/

وزير المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل.. فى الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبى 2020/10/12

أعلن الدكتور محمد معيط وزير المالية، ورئيس الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل، أن مصر بقيادتها السياسية الحكيمة، استطاعت خلال السنوات الماضية أن تتجاوز تحديات نقص الكهرباء والغاز الطبيعى والطرق، وأصبحت أكثر جاذبية للاستثمار، حيث يقترب حجم الاستثمارات فى قطاع الكهرباء من ٧٥٠ مليار جنيه التى تتضمن إنشاء ٤ محطات كهرباء تُعد الأحدث فى العالم وتطوير شبكة النقل والتوزيع، وأكبر محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية فى بنبان بمحافظة أسوان، و٤ محطات أخرى لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية بالضبعة، ومحطات لتوليد الكهرباء من الرياح بخليج السويس، ومحطات أخرى تعتمد على الفحم؛ بما يضمن تأمين احتياجاتنا من الكهرباء خلال السنوات المقبلة، والحمد لله لدينا الآن فائض للتصدير، لافتًا إلى نجاحنا فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى ووجود فائض للتصدير أيضًا، كما تم تحديث شبكة الطرق وإقامة محاور مرورية متكاملة وشرايين للتنمية والحياة على ضفتى وادى النيل، وغير ذلك من الإنجازات

قال إنه يتم إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة بشكل مستدام من خلال منهج علمى يعتمد على استقراء دقيق للواقع، على النحو الذى يُلبى احتياجات المواطنين ويُسهم فى الارتقاء بمستوى معيشتهم والخدمات المقدمة إليهم، من خلال ترشيد الدعم حتى يصل لمستحقيه وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وزيادة حجم الإنفاق على الصحة والتعليم؛ باعتبارهما الركيزة الأساسية لبناء الإنسان المصرى، موضحًا أن المخصصات المالية للدعم بلغت فى موازنة العام المالى الحالى ٣٢٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٧ مليار جنيه فى العام المالى٢٠١٣/ ٢٠١٤،

وخفض دعم المواد البترولية من ١٢٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٣/ ٢٠١٤ إلى ١٨ مليار جنيه فى العام المالى الماضى، وزيادة دعم السلع التموينية من ١٥ مليار جنيه منذ أربع أو خمس سنوات إلى ٨٥ مليار جنيه، وزيادة مخصصات تكافل وكرامة من ٣ مليارات جنيه إلى ١٩،٥ مليار جنيه، ورفع الاعتمادات المقررة لتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل من أقل من مليار جنيه إلى ٣،٥ مليار جنيه.غير المسبوقة التى تحققت فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى.

أضاف الوزير، فى كلمته خلال الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي، الذى يعقد بعنوان: «صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء التأمين الصحي الشامل، مصر كنموذج»، إن الدولة حرصت فى ظل أزمة كورونا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوزان بين حماية صحة المواطنين، والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي؛ للحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن للدولة، على النحو الذي يسهم في توفير احتياجات المواطنين، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم، لافتًا إلى أن موازنة العام المالى الحالى تستهدف دعم شبكة الحماية الاجتماعية لا سيما من خلال توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين خاصة في ظل الجائحة.

أضاف أن المخصصات المالية المقررة لقطاع الصحة بلغت فى موازنة العام المالى الحالى ١١٠ مليارات جنيه بما يُمَّثل ٦،٤٪ من إجمالى الموازنة بزيادة ٢١ مليار جنيه عن العام المالى السابق بنسبة ٢٤٪، وقد كانت ٧١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩، وبلغت ٦٢ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٧ /٢٠١٨، بمراعاة زيادة الإنفاق الاستثمارى على قطاع الصحة، بما يتسق مع سعى الحكومة لتوفير رعاية صحية جيدة للمواطنين، والتنفيذ التدريجي لنظام التأمين الصحي الشامل، لضمان استدامة الملاءة المالية، والمرونة الكافية لمواكبة أي متغيرات.

أكد أنه لا نية لزيادة الضرائب، لكننا نمضى بخطى ثابتة فى المشروع القومى لتحديث منظومة الإدارة الضريبية، لتيسير الإجراءات وتحقيق العدالة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى، لافتًا إلى أنه تم تخفيض ضريبة الدخل على الأفراد من ذوى الشرائح الأقل دخلًا، والمتوسطة وفوق المتوسطة، وزيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٦٠٪، حيث تم رفع حد الإعفاء الأساسى لكل ممول من ٨ آلاف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه، إضافة إلى زيادة حد الإعفاء الشخصي لأصحاب المرتبات من ٧ آلاف جنيه إلى ٩ آلاف جنيه، وبالتالي سيكون الدخل السنوي لذوى المرتبات حتي ٢٤ ألف جنيه معفى من الضرائب، على النحو الذى يُساعد فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

أشار إلى أننا نسعى لتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بما يُحقق التكامل بين منظومة التأمين الصحي الشامل، وصناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية لضمان توفير خدمات صحية متنوعة للمستفيدين، بجودة أفضل، مشددًا على أن قطاع التأمين الطبي شريك أصيل في جهود توفير الرعاية الصحية تحت مظلة نظام التأمين الصحي الشامل، الذى يسمح بمشاركة كل مقدمي الخدمات الطبية من القطاع الخاص وغيره سواء المستشفيات أو معامل التحاليل أو مراكز الأشعة أو الصيدليات شريطة استيفاء المتطلبات المقررة والحصول على ترخيص هيئة الرقابة والاعتماد والجودة، وللمواطن حق اختيار مكان تلقي الخدمة الطبية.

أوضح أن التعديلات الجاري إعدادها على قانون التأمين الصحي الشامل سوف تتضمن آلية تنظيم عمل شركات التأمين الطبي المتخصصة وشركات الرعاية الصحية، سواءً من خلال تقديم بعض الخدمات المكملة للخدمات الصحية التي تقدمها الدولة أو المشاركة في إدارة هذه المنظومة ببعض المحافظات، مشيرًا إلى أن هذا الملتقي فرصة جيدة لتبادل الخبرات في مجال التأمين الطبي والتعاون بين القطاع الخاص والحكومي في منظومة التأمين الصحي الشامل، فضلاً عن الاستفادة من خبرات شركات التأمين المصرية والعربية وشركات الرعاية الصحية وشركات الوساطة التأمينية، إضافة إلى ابتكار حماية تأمينية للمتضررين من الأوبئة المستجدة مثل جائحة كورونا.

دعا الوزير إلى تحفيز إنشاء كيانات مجتمعية أهلية ببورسعيد تعبر عن المواطنين وتُدير حوارًا مفتوحًا مع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، وهيئة الرعاية الصحية، فالدولة جادة فى تقديم خدمة متميزة وتطوير الأداء بشكل مستدام لنيل رضاء المنتفعين بالمنظومة الجديدة، مطالبًا شركات التأمين والرعاية الطبية بتقييم تجربتها فى بورسعيد ورصد التحديات وعلى ضوء ذلك يتم عقد اجتماع مع كل الأطراف المعنية لوضع تصور لتلافى هذه التحديات فى المحافظات الأخرى.

أهاب الوزير بالاتحاد المصرى للتأمين، إيجاد تغطيات تأمينية تُناسب حجم أعمال المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالتزامن مع القانون الجديد بما يتضمنه من حوافز ضريبية وجمركية.

أكد علاء الزهيرى رئيس الاتحاد المصرى للتأمين، أن هذا الملتقى يعكس أهمية قطاع التأمين فى توفير الرعاية الصحية، تحت مظلة التأمين الصحى الشامل خاصة أن فرع التأمين الطبى حظى خلال الفترة الأخيرة بمزيد من النمو والانتشار فى الأسواق المصرية العربية، وأصبح من القضايا الحيوية التى تتصدر اهتماماتنا، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن الصحة التى تُعد الركيزة الأساسية لبناء رأس مال بشرى قوى قادر على الإنتاج، لافتًا إلى أن هذا الملتقى يسلط الضوء على دور قطاع التأمين فى توفير منتجات التأمين الصحى التى تناسب جميع شرائح المجتمع.

المصدر: مجلة businesses lite news

https://www.businesselitenews.com/?p=42420&fbclid=IwAR0xA54L2fWhm2WVvjWSg8Yzrgcmbz PpyiTbOhJNo3pMlnO2rSroj6fW7iE

اختتام فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية

2020/10/12

اختتام فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية

المصدر: مال وأعمال:

https://www.youtube.com/watch?v=pPeYlELVfzQ&feature=youtu.be

الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي يناقش مكافحة آثار فيروس كورونا 2020/10/14

ناقش الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى دور الهيئات الرقابية في مكافحة الآثار المترتبة عن انتشار الأوبئة وآلية التعامل مع قطاع التأمين الطبي ومنها فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19».

وينعقد الملتقى بالتعاون بين الاتحاد العام العربي للتأمين والاتحاد المصري للتأمين والجمعية المصرية لإدارة الرعاية الصحية، وتحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية ، وسوف يُعقد الملتقى خلال الفترة من 11 إلى 12 أكتوبر المقبل بفندق سميراميس إنتركونتيننتال – القاهرة، تحت شعار «وسوف يعقد الملتقى صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية بين مواجهة الأوبئة وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل: مصر كنموذج».

الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى يناقش الشمول المالى

وتتضمن أجندة الملتقى الإقليمى السادس للتأمين الطبى عدة موضوعات منها دور صناعة التأمين الطبي والرعاية الصحية في تقديم الخدمة تحت مظلة التأمين الصحي الشامل فى مصر، ودور الهيئات الرقابية في مكافحة الآثار المترتبة عن انتشار الأوبئة وآلية التعامل مع قطاع كوفيد-19»، بجانب استراتيجية الشمول التأميني للوصول إلى كل المواطنين ودورها في »التأمين الطبي، ومنها فيروس كورونا المستجد .تغطية المتضررين من الأوبئة وتوفير الحماية التأمينية لهم

وتشمل موضوعات الملتقى كذلك التعاون بين شركات الأدوية والمستحضرات الطبية من جهة وقطاع التأمين الطبي والرعاية الصحية من جهة أخرى لتقديم خدمة أفضل للمواطن، وأهمية تقديم منتج تأمين طبي ضد الأوبئة المستجدة: دور شركات التأمين ومعيدي التأمين، وكذلك .الجديد في الحلول الذكية، الذكاء الاصطناعي والميكنة لدعم منظومة التأمين الصحي الشامل وربطها بمقدمي الخدمة وشركات التأمين

المؤتمر ينعقد فى ظروف استثنائية

وكشف شكيب أبو زيد الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين أن الجدث ينعقد هذا العام في ظروف إستثنائية بعد جائحة الكورونا والتي أثبت بما لا يدعو مجالاً للشك مركزية المنظومة الصحية والتأمين الطبي الشامل لجميع شرائح المجتمع، مما يتطلب شراكة ما بين القطاع العام .(وزارات الصحة، المال والشؤون الاجتماعية) وشركات التأمين وشركات الخدمات الطبية والمستشفيات

المصدر: جريدة المال

https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8/

البيان الصحفي المرفق حول ندوة الاتحاد الافتراضية الثالثة بعنوان "إعادة التأمين في المنطقة العربية : المنافسة الحالية وتوقعات التجديد لعام 2021"

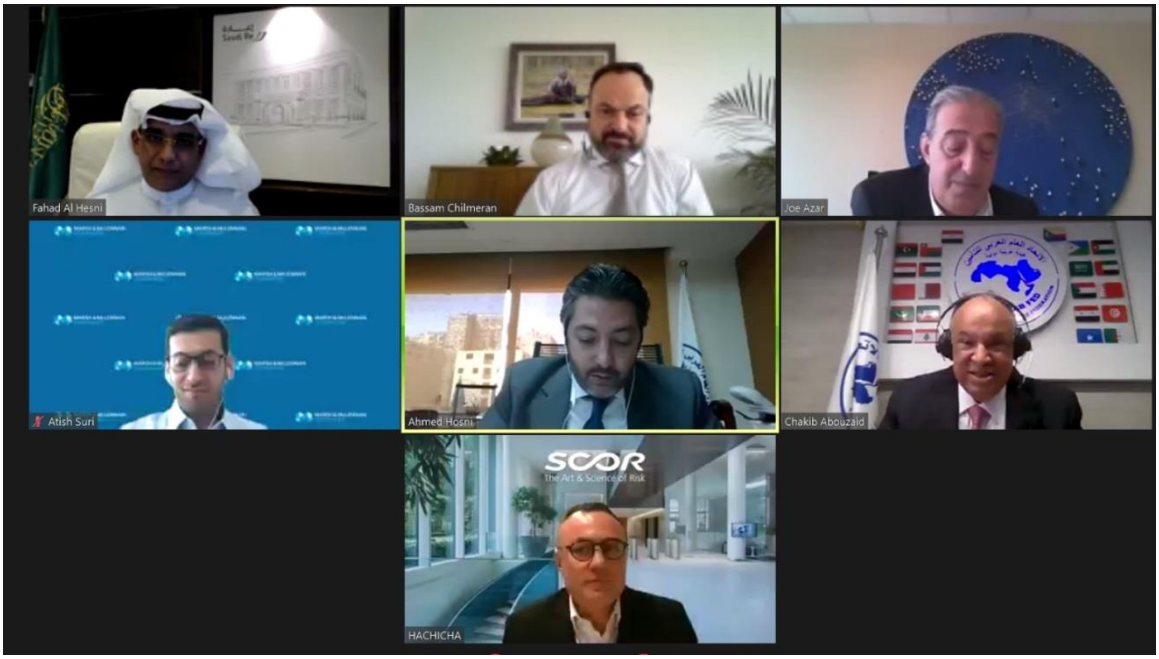

عقد الاتحاد العربى للتأمين ندوة افتراضية عن بعد تحت عنوان «إعادة التأمين فى المنطقة العربية.. المنافسة الحالية وتوقعات التجديد لعام 2021»، وذلك بتاريخ 27 أكتوبر الجارى.

و قد شارك في هذه الندوة 460 مشارك ، و قد قام بإدارة حوار هذه الندوة /

- **الأستاذ /شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العربى للتأمين**
- **أ/ أحمد حسني كمال المؤسس والعضو المنتدب لشركة بروكنيت الشرق الأوسط**

و ضمت الندوة الإفتراضية نخبة من التنفيذيين المنتمين لصناعة التأمين،

- **السيد/ فهد الحصنى العضو المنتدب – الرئيس التنفيذي للشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني "إعادة" – السعودية؛**
- **السيد/ بسام أديب جلميران الرئيس التنفيذي شركة الوثبة الوطنية للتأمين - الإمارات؛**
- **السيد/ هادي حشيشة الرئيس التنفيذي المسؤول عن الإكتتاب – إفريقيا والشرق الأوسط - تأمينات الممتلكات والمسؤوليات - شركة SCOR باريس – فرنسا؛**
- **السيد/ جوزيف عازار الرئيس التنفيذي لشركة ناسكو ري – فرنسا؛**
- **السيد / أتيش سوري مسؤول تنفيذي أول DIFC- Guy Carpenter – الإمارات**

و هذه الندوة انعقدت قبل موسم تجديدات شركات التأمين لاتفاقيات إعادة التأمين لعام 2021 فى يناير المقبل، حيث يواجه سوق التأمين تحديات غير مسبوقة منذ أزمة جائحة كورونا المستجد «كوفيد-19» خلال العام الحالى 2020، كما أن المعيديين الإقليميين يواجهون تحديات أكبر بسبب الوضع الجيوسياسى الإقليمي وانفجار مرفأ بيروت.

وقد تناولت الندوة الافتراضية اتجاهات أسواق التأمين وإعادة التأمين نحو التشدد، ودراسة توجهات معيدى التأمين العالميين الحالية فيما يتعلق بتجديدات إتفاقيات إعادة التأمين لعام 2021، ومدى وجود رؤية مشتركة لدى معيدى التأمين الدوليين، أم هناك توجهات مختلفة لدى كل منهم، وشملت الندوة مناقشة تأثير تشدد أسواق إعادة التأمين العالمية على الأسواق الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

و كذلك تمت مناقشة تأمين توقف الأعمال و عن ان هذا موضوع مهم جدا تغطيته و مناقشته بإعتباره من أحد تداعيات كورونا.

كما تطرقت الندوة إلى توقعات الفترة القادمة وحال أسواق إعادة التأمين فيما بعد وباء كورونا ، وكذلك انفجار مرفأ بيروت العام الحالى على فرعى تأمينات الممتلكات والتأمين الطبى، ومدى التشدد التدريجى لأسواق إعادة التأمين العالمية على المدى البعيد، ومستقبل شركات إعادة التأمين العربية بعد توقف شركة أريج لإعادة التأمين عن النشاط ، وهل سيؤدى هذا إلى تقلص طاقات إعادة التأمين العربية؟ مع تناول موضوع نموذج أعمال شركات إعادة التأمين الإقليمية ومدى قابليته للاستدامة.

تأسس الإتحاد العام العربي للتأمين سنة 1964 ، و يضم في عضويته شركات التأمين و إعادة التأمين و إتحادات و مراقبي التأمين ، و شركات الوساطة و الخدمات الطبية.

المصدر: الاتحاد العام العربي للتأمين

ندوة عن توجّهات أسواق الإعادة العالمية والاقليميّة في ما خصّ تجديد الاتفاقيات المنتظرة عام 2021

2020/10/27

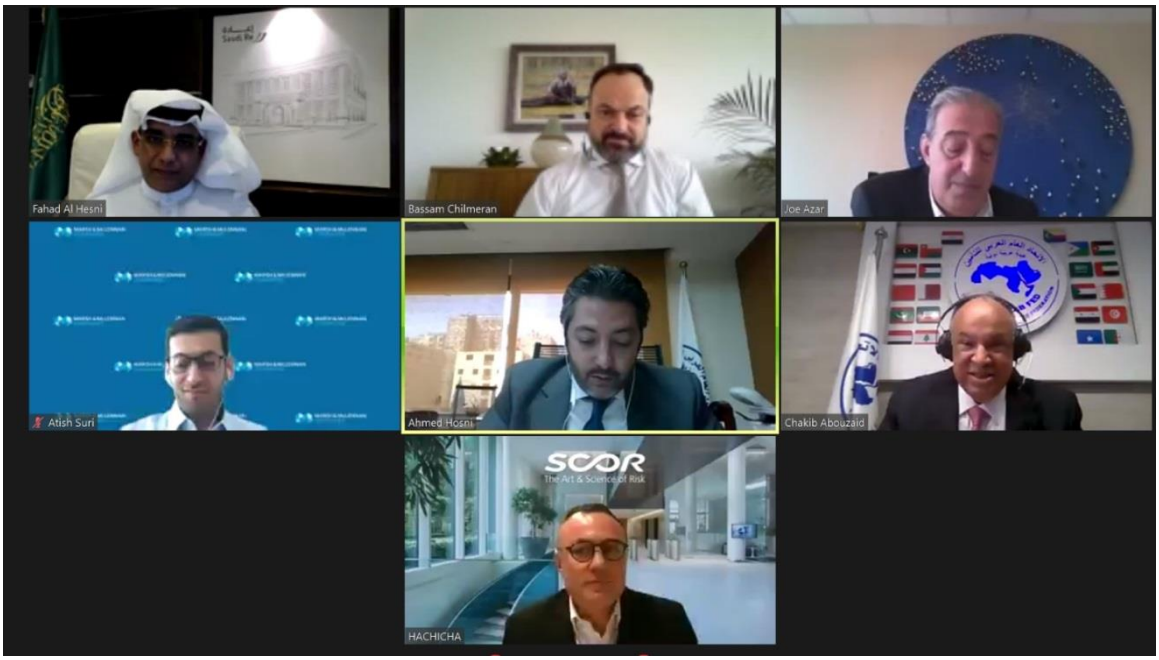

في كانون الثاني المقبل، وكما هي العادة، ينطلق موسم تجديد اتفاقيات إعادة التأمين من قبل شركات الضمان المباشر. هذه الآلية السنوية كانت تتمّ بأكبر قدر من السهولة، إلاّ إذا كانت الأجواء مُربكة والظروف معاكسة لسببٍ أو آخر. ولكنّ العام 2021 يبدو مختلفًا تمامًا عن الأعوام السابقة، جرّاء التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كورونا، فضلاً عن أنّ المعيدين الاقليميّين بدأوا يشعرون بتحديات أكبر منتظرة في 2021 بسبب الوضع الجيوسياسي الاقليمي وانفجار مرفأ بيروت.

الاتحاد العام العربي للتأمين الذي دأب منذ فترة على إقامة ندوات عن بُعد، وكان آخرها ندوة دعا إليها الاتحاد المصري لشركات التأمين وكان موضوعها صحّي بامتياز، وقبلها ندوة عن تداعيات انفجار مرفأ العاصمة اللبنانية، استعدّ لندوة مهمّة تتناول موضوع إعادة التأمين في المنطقة العربية في ظلّ منافسة بين الشركات، في وقت تبدو أسعار التجديد ضبابيّة في العام المقبل.

وكما هي العادة أيضًا، في مثل هذه الندوات، فقد حشد لها الأمين العام للاتحاد السيد شكيب أبو زيد، مجموعة من خبراء التأمين المشهود لهم بالكفاية والقدرة والاطلاع الدائم على مجريات الأمور، هم السادة: فهد الحصني، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني "إعادة"، بسام أديب غلميران، الرئيس التنفيذي لشركة الوثبة الوطنية للتأمين(الإمارات)، هادي حشيشة الرئيس التنفيذي المسؤول عن الإكتتاب في إفريقيا والشرق الأوسط (تأمينات الممتلكات والمسؤوليات) في شركة SCOR الفرنسية، جو عازار الرئيس التنفيذي لشركة ناسكو ري (فرنسا) وأتيش سوري مسؤول تنفيذي أول Guy Carpenter DIFC -الإمارات. وشارك في إدارة الندوة إلى جانب السيد أبو زيد، المؤسس والعضو المنتدب لشركة بروكنيت الشرق الأوسط، السيد أحمد حسني كمال.

لقد تناولت هذه الندوة مواضيع عدّة متّصلة باتفاقيات إعادة التأمين للعام المقبل من حيث اتجاهات الأسواق الماضية نحو التشدّد، كما يبدو، نظرًا إلى تداعيات Covid-19 أوّلاً، وتماشيًا مع توجّهات معيدي التأمين العالميّين الحاليّة الذين يتولّون إعادة الإعادة في ما خصّ تجديد الاتفاقات. ذلك أنّ الارتباك السائد في قطاع التأمين العالمي والاقليمي والمحلّي يتطلّب الوقوف على رؤية مشتركة واحدة، خوفًا من الانزلاق إلى خسائر قد تصيب الجميع.

ومن المواضيع التي بُحثت في ضوء ما تقدّم، نذكر: مناقشة تأثير تشدّد أسواق الإعادة العالمية على الأسواق الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تراجع الأعمال وكيفيّة الخروج من هذا الواقع. وهنا أبدى كلّ من المشاركين بوجهة نظره في ما خصّ الفترة المقبلة وكيف ستكون عليه أوضاع أسواق إعادة التأمين، خصوصًا في مجالَيْ تأمين الممتلكات والتأمين الطبّي، ربطًا بتداعيات وباء كورونا وانفجار مرفأ بيروت، وفي ضوء التشدّد التدريجي في أسواق إعادة التأمين العالمية على المدى البعيد. وكانت هناك استفاضة في طرح مستقبل شركات الإعادة العربية بعد توقّف شركة Arig لإعادة التأمين عن نشاطها. وثمة من المشاركين من تناول بإسهاب نموذج أعمال شركات إعادة التأمين الإقليميّة ومدى قابليّة هذا النموذج للاستدامة.

الندوة المذكورة كانت غنية بالمعلومات والأرقام وكانت جديرة بالمتابعة للتعرّف إلى توجّهات أسواق الإعادة في ظرفٍ اقتصادي لا يُحسد عليه. وتُسجّل للاتحاد بشخص أمينه العام السيد أبو زيد، هذه الديناميّة في إبقاء سوق التأمين العربي في حالة من الأخذ والردّ والمناقشة وإبداء وجهات النظر، تعويضًا عن الاجتماعات واللقاءات العادية والتي أوقفها وشلّها Covid-19.

تبقى أخيرًا كلمة وهي أنّ الاتحاد الذي تأسّس سنة 1964 ويضمّ في عضويته شركات تأمين وإعادة واتحادات ومراقبين ووسطاء وخدمات طبيّة، أغنى القيّمين على الشركات العربية وكذلك المتابعين، بالمعلومات، وبعضها ذو تطلّعات مستقبليّة.

يذكر أنّ حوالى 500 مشارك تابعوا هذه الندوة.

المصدر: مجلة مصارف وتأمين

https://www.taminwamasaref.com/market-trends-seminar/

MENA:COVID-19 pandemic accelerates change in the reinsurance market

1/11/2020

Reinsurance prices are hardening in the MENA region, a development that started to take shape around two years ago but the COVID-19 pandemic and challenging geopolitical conditions have accelerated changes, said speakers at a webinar on reinsurance organized last week by the General Arab Insurance Federation (GAIF).

The hardening rates in the Middle East are in line with global trends. Commenting on such changes, Mr Chakib Abouzaid, GAIF secretary general, said, “The reduction in the capitalization of reinsurers in the first half of the year will impact the industry on a global scale. There are expectations of premium increases but these will be mainly accomplished through price increases.”

In recent months, the Arab region has been facing its own set of challenges including tough economic and geopolitical conditions, the Beirut Port blast and the withdrawal of a number of local reinsurers from the market, he observed, noting that the COVID-19 crisis is an additional challenge which has further affected investments in the region.

Despite the challenging environment, the latest results indicate that Arab reinsurers continue to generate satisfactory outcomes, he said. “This is especially for the reinsurance companies which are wholly or partly state-owned.”

The MENA region is not far from the reinsurance price hardening that has been evident globally, said Mr Fahad Al Hesni, CEO/MD of Saudi Reinsurance Co. “Prices have increased in various lines, particularly for energy and casualty lines, in which prices have doubled or even tripled on an annual basis.”

He added that the main reason for this trend is that the prices have hit rock bottom in the past years. “The increase in prices is part of the underwriting cycle . What is seen today is a full transformation in the underwriting 'philosophy' in light of past years’ results. They are more of corrective measures.”

Changing the modus operandi

To achieve profitable results, reinsurance companies need to focus on diversifying their portfolios, said Mr Hesni. “They need to think beyond their local markets in order to avoid concentration of risks. The geopolitical risks in the region should push reinsurers to consider geographic diversification.”

He recommended insurers rationalize their pricing mechanisms in the coming period. “Commissions and soft terms will see major changes on the back of the pandemic and the challenging economic conditions. Overall, change is inevitable.”

Mr Bassam Chilmeran, CEO of Al Wathba Insurance Co (AWNIC), said that the hard market started to take shape in 2018 as reinsurers began adjusting prices and terms, especially in this region. “International and regional reinsurers are undergoing hard times that have led to a drain on their profits and capitalization.”

He said that international reinsurers look to achieve decent returns from the capacity deployed in the region. “As returns deteriorate, reinsurers resort to corrective measures.”

He added that international reinsurers have started to enforce cession limits and loss corridors in the region. “The pandemic crisis, along with the plunge in oil prices and deterioration in investment returns have placed enormous pressure on reinsurers. The correction started earlier and will continue in the coming renewal season. Now we will see further adjustments on the prices of XoL covers, which is the first action reinsurers take to enhance their returns and assist them in increasing prices.”

Decline in local capacity

The local reinsurance capacity is very limited because several regional reinsurance companies have ceased operations, said Mr Chilmeran. He noted that the withdrawal of local reinsurers is inevitable given that the business model currently in place has proven to be ineffective. “Providers need to revisit their underwriting strategies … to achieve rewarding returns on capital to ensure sustainability.”

International capacity has also started to decline and interest in writing business in the region has begun to fade because of falling rates of return on deployed capital, he added. “The cut-throat competition caused by the decline in business will place more pressure that will affect companies’ balance sheets. This should force companies to revise their pricing and underwriting strategies so as to preserve their solvency to avoid endangering their businesses.”

The webinar, held with the theme “Reinsurance in the Arab Region: Current Competition & Renewal Outlook,” was organised by GAIF in cooperation with Saudi Re. The virtual event was attended by around 400 participants.

المصدر: middle east insurance review

https://www.meinsurancereview.com/News/View-NewsLetter-Article/id/74364/Type/MiddleEast/MENA-COVID-19-pandemic-accelerates-change-in-the-reinsurance-market/1/sid/332616?utm_source=News&utm_medium=Email&utm_campaign=MEIR_eDaily#

المؤتمر السوداني القومي الأول لصناعة التأمين في السودان (الواقع والمستقبل): تجربة التأمين التكافلي الإسلامي ما لها و ما عليها 2020/11/12

أنعقدت فعاليات المؤتمر الأول للجهاز القومي للرقابة على التأمين فى السودان تحت عنوان "الواقع و المستقبل" تحت شعار "الريادة و التطور" ، في الفترة من الأربعاء 11 نوفمبر 2020 وحتي اليوم الختامى يوم الخميس الموافق 12 نوفمبر 2020 بفندق السلام روتانا ، بتشريف وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي د.هبة أحمد محمد علي وبحضور كلا من الأستاذ/ الأمين العام محمد ساتى على، و نائب رئيس اتحاد شركات التأمين عبدالله على عبدالله

وقد ناقش المؤتمر أربعة محاور أساسية هي:

- **تجربة التامين التجاري**
- **تجربة التكافل الاسلامى +ورقة دراسة مقارنة**
- **القوانين و الرقابة على التامين**
- **تجارب الدول المماثلة (ماليزيا، المملكة العربية السعودية ،مصر ،تجربة إعادة التامين التكافلية للشركة الأفريقية لإعادة التأمين فى القاهرة)**

ولقد القي الأستاذ/ شكيب أبو زيد – الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين كلمة افتتاحية قال فيها

يسعدني أن أشكركم جميعاً بإسم زملائي وبإسمي شخصياً على كرم ضيافتكم وحسن إستقبالكم لنا جميعاً.

كما أسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر إلى القائمين على هذا المؤتمر لدعوة الإتحاد العام العربي لحضور هذا المؤتمر والتحدث فيه

نهنئ أنفسنا لعقد المؤتمر في الظروف الحالية، لقد سررنا بلقائكم وبمعاودة الإتصال بكم وبالسوق السوداني الذي له مكانة خاصة في قلوبنا وفي مخيلتي أنا خاصة.

علاقتي مع السودان قديمة جداً، لأنني منذ بداية مشواري العملي كونت صداقات كثيرة البعض منهم موجودين في هذه القاعة، وأنا سعيد بتواجدي معهم ومعكم جميعاً

زيارتي للسودان هي أول سفر أقوم به منذ بداية أزمة الكوفيد وهذا من محاسن الصدف، لأنني كنت ولا أزال من المؤمنين والمدافعين عن التكافل عبر مسيرتي المهنية

كانت النقاشات والورقات المقدمة مهمة لكونها تأتي في وقت السوق السوداني في حاجة إلى مراجعة نقدية إلى القوانين وإلى الممارسات المهنية من أجل الإرتقاء بقطاع التأمين ليكون فاعلاً أكثر في الأقتصاد السوداني.

أشكر السودان لأنه قدم للتكافل كثيراً، بصفته بلد المنشأ. ولأنه قدم الكثير من العون والدعم لكل شركات التكافل.

لماذا التكافل؟ وما أهمية التكافل؟

التكافل ضروري لتحقيق التعاون والتكافل بين الناس، التكافل وُجد من بداية البشرية، وما التأمين التجاري إلا نسخه عصرية من التكافل.

أهمية التكافل تكمن في كون أن عدد المسلمين في العالم فاق 1.5 مليار نسمة؛

لكن التكافل لا يمثل إلا 23 مليار دولار أمريكي أقساط، وهذا الرقم ضئيل بالمقارنة مع التأمين التجاري

مهما كانت إختيارتكم (تكافلية / تجارية) أو الإثنين، فإن المهم هو أن تتمكنوا أنتم أصحاب القرار والفاعلين في السوق من تحديد ما يليق بكم.

إنطلاقاً من موقعي كأمين عام الإتحاد العام العربي للتأمين، أود أن أؤكد أننا سنقف مع السوق السوداني في السراء مثل ما وقفنا معه في الضراء؛ نجاح هذا السوق من نجاحنا؛

نحن في الإتحاد العام العربي للتأمين لا نفرق بين الأسواق ولا بين النماذج تكافلية كانت أو تجارية؛ ما يهمنا هو مستقبل صناعة التأمين.

أريد أن أؤكد على بعض النقاط:

- **نحن جميعاً مدعوون للعمل من أجل توسيع مساحة الشمول المالي وتضييق الفجوة التأمينية Protection Gap؛**
- **نحن مدعوون للعمل من أجل توفير التغطية الصحية لجميع المواطنين؛**
- **نحن مدعوون للعمل من أجل تعميم التأمين المتناهي الصغر، نحن مدعوون للعمل من أجل تطوير التأمين الزراعي؛**
- **نحن مدعوون لتشجيع التعليم والتكوين في مجال التأمين للإرتقاء بالقطاع.**

ولهذا الغرض، فإنني أوجه لكم الدعوة لتنظيم ندوة في السودان لدراسة هذه المواضيع بحضور اختصاصيين من البنك الدولي والمؤسسات الدولية، وسيكون شرفاً لنا المساهمة في إنجاحها.

وخاطبت الدكتورة هبة محمد على وزير المالية و التخطيط الإقتصادي المكلف المؤتمر وأكدت على اهمية إلغاء إحتكار تامين ممتلكات الدولة لتوسيع قطاع التأمين لزيادة المشاركة بين شركات التأمين واعلنت أن تأمين ممتلكات الدولة سيكون عبر عملية شفافة ونزيهة من خلال العطاءات المعلنة

قالت هبة محمد علي ان الجدل حول قانون التامين لعام 2018 سيحسم عبر الحوار لتجاوز الخلافات

وأضافت انه طيلة الـثلاثين سنة الماضية لم يساهم التامين الا فيما نسبته 1 % من الناتج المحلي الاجمالي مشيرة الى ان 60 في المائة من ممتلكات الدولة خارج نطاق التامين

واكدت الوزيرة ان وزارة المالية قد قللت الطلب على النقد الاجنبي لإعادة التامين بالخارج عبر التأمين بصيغة "التامين بالمشاركة"، مؤكدة ان صناعة التأمين إذا ما عملت باعلى مستوياتها ستحسن مؤشرات الاقتصاد.

ونوهت إلى ان المؤتمر يعتبر هام جدا ويأتي في توقيت مناسب مؤكدة إن توصيات المؤتمر ستكون رهن التنفيذ من قبل وزارتي المالية والعدل، وستخصص مقر لمعهد التامين الافريقي.

وقال محمد ساتي علي الامين العام للجهاز القومي للرقابة على التامين ان انعقاد المؤتمر علامة فارقة ونقطة تحول في مسيرة القطاع.

مشيرا الى مسيرة التامين الطويلة في السودان تتطلب وقة مراجعة لمواكبة المتغيرات.

وقال ان تلك المراجعة تتطلب عدة نقاشات تتعلق بالتامين التكافلي الاسلامي مشيرا الى ان التامين التكافلي اصبح تجربة سودانية خالصة داعيا الى النظر الى التامين التجاري ومعرفة مدى حالات الاختلاف والاتفاق مع التكافلي بجانب النظر الى القوانين المنظمة لعمل التامين

وابان ان مراجعة التامين تأتي في سياق التطورات الداخلة والخارجية ومن بينها انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية بجانب متطلبات الحوكمة والشفافية والاصلاح المؤسسي وكيفية مواجهة المنافسة المتوقعة بدخول مستثمرين جدد.

واكد سآتي ان توصيات المؤتمر ستكون الاساس لتعديل قانون التامين الحالي

وقال آدم محمد حسن نائب الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتامين الاسلامي ان شركات التامين التكافلي الاسلامي في العالم وصلت الى 300 شركة في 45 دولة واكد ان التامين التكافلي الاسلامي متصالح مع كآفة المجتمعات

ومن جهة أخري قال طه علي البشير رئيس اتحاد شركات التامين واعادة التامين السودانية ان المؤتمر هو اجتماع لأهل المصلحة بمختلف التوجهات الفكرية والسياسية للتفكر بطريقة علمية بعيدا عن النظرة السياسية الضيقة لإعادة صياغة قانون التامين.

واكد طه علي البشير ان المؤتمر سيجهز قطاع التامين للخطوة المقبلة والمتمثلة في الاندماج مع الاقتصاد العالمي ، وأبان ان الاتحاد يؤيد أصدار قانون تأمين جديد على نافذتين تكافلية اسلامية وتجارية.

ومن جانبه استعرض الامين العام لشركات التكافل والتامين الاسلامي الدكتور محمد عبدالله الحاج القضايا الخاصة بالتامين التجاري والتامين الاسلامي

مبينا ان المؤتمر يعد من اولى المؤتمرات التي تتم فيها مراجعة القوانين واللوائح التي كانت سائدة في العهد السابق كما دعا بان تكون مخرجات المؤتمر ملبية لإحتياجات ابلاد والمواطنين.

إنعقدت بعد ذلك الجلسة الأولي والتي كان محورها "التأمين التجاري" والتي ترأسها الاستاذ معاوية ميرغني ابشر واشتملت على ورقتين الأولي قدمها الاستاذ عبد الرحيم بله وكانت بعنوان "ماهية التأمين التجاري" قدم فيها شرحا وافيا وتعريفا بالتامين التجاري والفرق بينه وبين التكافلي وتجربة السودان بمجال التأمين بينما كانت الورقة الثانية بعنوان "تاريخ التأمين في السودان" قدمها الاستاذ حسن السيد وإستعرض فيها تاريخ دخول التامين التقليدي للسودان وبداية العمل به منذ الخمسينيات وعدد الشركات الاجنبية التي كانت عاملة بالإضافة الى مرحلة السودنة والتأميم في عهد الرئيس السابق جعفر نميري حتي دخول التامين التكافلي (الصيغة الإسلامية) منذ العام 1992، وابتدر النقاش في هذه الجلسة الاستاذ آدم أحمد حسن.

أما الجلسة الثانية فقد خصصت "للتجارب المماثلة للدول الأخرى في مجال التأمين التكافلي" وترأس الجلسة الأستاذ محمد عابدين بابكر واستمع المؤتمرون لتجارب عدة دول تمثل ذلك في:

التجربة الماليزية قدمها البروفسير محمد أكرم والتجربة المصرية وقدمها الاستاذ احمد سيد مرسي والتجربة السعودية وقدمها الاستاذ هاشم خلف الله ميرغني وتجربة تجربة الاعادة التكافلية قدمها الاستاذ يوسف اللازم وابتدر النقاش كل من الاستاذ شكيب ابو زيد والاستاذة تماضر أبو القاسم.

المصدر: الاتحاد العام العربي للتأمين

زيارة الامين العام للاتحاد العام العربي للتامين لسوق التامين السوداني 2020/11/12

علي هامش المؤتمر السوداني القومي الأول لصناعة التأمين في السودان (الواقع والمستقبل): تجربة التأمين التكافلي الإسلامي ما لها و ما عليها في الفترة من 11-2020/11/12 قام الامين العام للاتحاد العام العربي للتامين الاستاذ/ شكيب ابو زيد بزيارة السوق السوداني حيث التقي بالعديد من شركات التامين السودانية أعضاء الاتحاد العام العربي للتأمين وبرفقته الاستاذ/ مجدي فرغل – الامين العام المساعد لإتحاد ومنهم:

- **شركة شيكان للتأمين المحدودة وإعادة التأمين، حيث استقبلهما كل من :**
  - **اللواء ركن/ مصطفي عثمان كيلاني – مدير عام الشركة**
  - **السيد/ عمر الفاروق – مدير القطاع وبرفقته الكادر المتقدم بالشركة**
- **شركة النيل الازرق للتأمين المحدودة:**
  - **السيد /الصادق محمد أحمد الجاك - رئيس مجلس الإدارة**
  - **السيد /صلاح الدين موسى - المدير العام**
- **شركة جوبا للتأمين :**
  - **السيد /محمد حسن محمد - المدير العام**

المصدر: الاتحاد العام العربي للتامين

المنتدى الاول للرعاية الصحية المتوسطية

2020/11/19

عقد الاتحاد العام العربى للتأمين بتاريخ 2020/11/19 المنتدى الاول للرعاية الصحية المتوسطية بمشاركة كل من السادة المتحدثون /

Salvador Illa	Ministry of Health, Government of Spain (Special Guest Speaker)
Enric Mayolas	Consulting Director, World Health Management (Moderator)
Gonzalo Fanjul	Policy Director, Institut Salut Global
Chakib Abouzaid	Secretary General, General Arab Insurance Federation
Maher Abouzeid	Operating Partner, TVM Capital Healthcare
Kaouthar Lbiati	Vice-President Product Strategy, Cytovia Therapeutics
Denise Silber	Co-founder VRForHealth
Joan Guanyabens	Co-founder of SALUS.COOP and Director Master in Digital HM, OBS Business School
Aly Shalaby	Doctor, AXA Onehealth Cairo

و يعد المنتدى الأول للرعاية الصحية المتوسطية حدثًا يقع في قلب مشهد الرعاية الصحية في البحر الأبيض المتوسط وجمع بعضًا من القادة العالميين ورجال الأعمال في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا للتواصل ومناقشة النمو والتنمية في قطاع الرعاية الصحية والمشاركة المعرفة والتحدث عن أحدث اتجاهات الرعاية الصحية والقيام بأعمال تجارية.

و قد سلط المنتدى الضوء على أهمية وجود نظام صحي قوي وفعال ومترابط في منطقة البحر الأبيض المتوسط. حيث أصبح من الواضح أنه يجب على المنطقة تنشيط وإعادة تنظيم قطاعها الصحي من أجل الاستجابة للتحديات التي قد تنشأ بطريقة فعالة ومنسقة مع البلدان الأخرى ، مع الأخذ في الاعتبار أن الأزمات الصحية لا تعرف حدودًا. و قد حان الوقت للمشاركة في تعاون طويل الأمد بشأن الصحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

و في هذا السياق تناول المنتدى /

- كيفية بناء أنظمة صحية مستدامة في اقتصاديات البحر الأبيض المتوسط كأحد أكبر التحديات في المنطقة
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى لأنها يمكن أن تكون أساسية لبناء أنظمة صحية قادرة على الصمود والاستعداد للطوارئ. لتطوير المفهوم التقليدي لهذه الشراكات نحو نظام إيكولوجي مستدام من التعاون ودائم في الوقت المناسب.

كما تم التطرق لما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي في دول البحر الأبيض المتوسط ،حيث كان معدل النمو متواضعا خلال العقد الماضي خاصة بعد الأزمة الاقتصادية ، مما أدى إلى تفاقم الوضع ، لا سيما في البلدان غير المنتجة للنفط و نتيجة لذلك ، اضطرت العديد من الحكومات إلى خفض ميزانية الفرد للخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك الصحة. للحفاظ على نزاهة نظام الصحة العامة .

و جلسات المنتدى قد قسمت لجلستين تضمنت الأتي /

أ- تشكيل مستقبل الصحة والرعاية الصحية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

- **إصلاحات قانون الصحة مفتاح لإطلاق إمكانات سوق الرعاية الصحية في البحر الأبيض المتوسط.**
- **التحديات والفجوات في المنطقة.**
- **دمج الصحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.**
- **تعزيز الاستثمارات من خلال التكامل الإقليمي.**
- **بناء شراكات لتعزيز تطوير النظم الصحية.**
- **مشهد الاستثمار في الرعاية الصحية في دول البحر الأبيض المتوسط.**
- **أهمية الشراكات المبكرة بين جميع الجهات الفاعلة ، الخاصة والعامة.**
- **كيف يمكن تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى مركز صحي للابتكار.**
- **أهمية تحديد النظام البيئي الرقمي لمنشآت الرعاية الصحية: المراهنة على الصحة الرقمية والتطبيب عن بُعد.**

ب- كيف يمكن تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى مركز صحي للابتكار.

- **أهمية تحديد النظام البيئي الرقمي لمنشآت الرعاية الصحية: المراهنة على الصحة الرقمية والتطبيب عن بُعد.**
- **ما الذي يدفع الابتكارات في مجال الصحة والرعاية الصحية؟**
- **الصحة في الثورة الصناعية الرابعة: مستقبل الصحة رقمي. أمثلة من المنطقة.**
- **الإستماع إلى الشركات الناشئة ورواد الأعمال الذين يعرضون ابتكاراتهم في مجال الرعاية الصحية على لجنة من خبراء الصناعة والمستثمرين المحتملين.**
- **كيف يعيد الواقع الافتراضي تخيل الرعاية الصحية.**

المصدر: الاتحاد العام العربي للتامين

أمين عام الاتحاد العربي للتأمين: المعيدون باقون في لبنان 2020/12/10

في حديث خاص وشامل مع "أولاً- الاقتصاد والأعمال"عن قطاع التأمين في المنطقة العربية ينشر كاملاً قريباً، أكّد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين شكيب أبو زيد، المتابع عن كثب لملف التأمين والتعويضات في ضوء انفجار مرفأ بيروت، استمرار المعيدين الأساسيين بالعمل في السوق اللبنانية، مستنداً إلى "حوار مباشر مع عدد منهم مثل ميونخ ري وهانوفر ري وسكور ري الذين أبلغوه أنهم لن يخرجوا من السوق اللبنانية". وأضاف أنه "قد ينسحب معيدون صغار غير معروفين تكبدوا خسائر ببضعة ملايين الدولارات، لكن خروجهم لن يؤثر بطبيعة الحال على السوق مستقبلاً."

واستبعد أبوزيد إفلاس أي شركة تامين في لبنان بسبب الانفجار. لكنه في المقابل، أكد لجوء المعيدين إلى رفع أسعار الأقساط لأنهم تكبدوا خسائر من الانفجار، وهو مسألة تقتضيها الضرورة الفنية، مما سنعكس بالتالي على أقساط التأمين المباشر". واعتبر أن "إحجام البعض عن عدم شراء التأمين أو تجديد عقود التأمين سببه الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان وليس نتيجة للزيادة المرتقبة في الأسعار."

"تجنٍّ على الشركات"

ورأى أبوزيد أن ما جاء على لسان رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير عن شركات التأمين هو كلام عار عن الصحية، مؤكداً أن شركات التأمين اللبنانية- وهو ما أوضحه كذلك رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان إيلي طربيه- مباشرة شركات التأمين دفع المطالبات حتى قبل استيفائها قيمة التعويضات من معيدي التأمين، وهذا الأمر قد حصل بالفعل في عدد من الحالات."

وأوضح أبوزيد أن "معيدي التأمين في ظل وجود أخطار كبيرة مثل انفجار مرفأ بيروت مضطرون إلى انتظار التقرير النهائي عن الانفجار للمباشرة بدفع التعويضات، وإلا لن يفعلوا ذلك"، مشدداً على أنه "لنكن واضحين، فإن شركات التأمين قادرة على لعب دورها، وأن تشن الهيئات الاقتصادية على شركات التامين مثل هذا الهجوم فيه تجنٍّ وهو أمر غير مقبول، لأن الملمّين بالتأمين يعرفون تمام المعرفة أن المطالبة لا تدفع قبل ثلاثة أو أربعة أشهر". وشدد قائلاً: "أنا أتكلم بكل موضوعية، وآمل أن يصدر التقرير قريباً"، مكرراً "حاجة شركات الإعادة إلى تقرير نهائي عن الانفجار، وبالتالي فإن المشكلة ليست مع شركات التأمين إنما مع التقرير، وعليه لا يمكن إيلام الشركات."

وكان شقير قال في حديث متلفز إن "انفجار بيروت أكبر كارثة في تاريخ لبنان ولن نقبل بأن يترافق مع أكبر عملية نهب ونصب من شركات التأمين، ومن المفترض على شركات التأمين أن تؤمن الأموال fresh cash وخلافنا الأساسي هو على قبض الأموال 50 في المئة fresh cashو50 في المئة "لولار."

كلام شقير استوجب رداً من قبل جمعية شركات الضمان الذي عاد وردّ على البيان سائلاً عن "قيمة البوالص التي لم يتم إعادة تأمينها مع شركات العالمية، خصوصاً أن هناك معلومات تشير إلى وجود حوالي 500 مليون دولار من قيمة الخسائر الحاصلة، لم يتم إعادة تأمينها، ما يعني أن أصحابها لن يحصلوا على تعويضاتهم". كما سأل "من هي الشركات التي لم تقم بعملية إعادة التأمين على بوالصها في الخارج؟

المصدر: مجلة "أولاً- الاقتصاد والأعمال"

https://www.awalan.com/Article/11351/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

الإتحاد العربي للتأمين يعقد ندوة حول دور الوسطاء في تنمية السوق..15 ديسمبر 2020/12/8

يعقد الإتحاد العام العربي للتأمين ندوته الإفتراضية الرابعة الثلاثاء المقبل الموافق 15 ديسمبر 2020 تحت عنوان «دور وسطاء التأمين في تنمية السوق»، وتحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، وبرعاية من شركتي إمكس لوساطة التأمين وميد مارك للوساطة التأمينية.

وتتناول هذه الندوة الدور المركزي الذي يلعبه الوسطاء في تطوير الأسواق، وتنمية الطلب عبر نشر الوعي التأميني وثقافة إدارة الخطر، كما تركز الندوة على تطور أنماط توزيع التأمين عبر المصارف والإنترنت، وازدياد الحاجة إلى وسطاء مهنيين بامتياز لكونهم خط المواجهة الأول مع المؤمن له، إضافة إلى إطار قانونى يحمى المستهلك ويساهم فى تنمية السوق.

ومن المقرر أن يحاضر في الندوة كلاً من المستشار رضا عبدالمعطي نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وعلاء الزهيري رئيس الاتحاد المصري للتأمين، وحامد مبروك رئيس مجلس إدارة شركة ويليس تاورز واتسون، بجانب أيمن الحوت الرئيس التنفيذي لشركة مارش لوساطة التأمين بدولة الامارات العربية المتحدة، والدكتور وليد عوف رئيس مجلس ادارة شركة ميد مارك للوساطة التأمينية، بالإضافة إلى ايهاب سمير رئيس مجلس الإدارة لشركة إمكس للوساطة التأمينية.

وسيقوم بإدارة المناقشات شكيب أبو زيد، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، وأحمد حسني كمال المؤسس والعضو المنتدب لشركة بروكنيت الشرق الأوسط.

ويذكر أن الإتحاد العام العربي للتأمين تأسس سنة 1964، و هو الجهة الوحيدة الممثلة على صعيد الوطن العربي لشركات التأمين وإعادة التأمين والإتحادات وهيئات مراقبي التأمين وشركات الوساطة والخدمات الطبية.

المصدر: مجلة أموال الغد

https://amwalalghad.com/2020/12/08/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AF/

تعرف على موعد الندوة الرابعة للإتحاد العربي للتأمين

2020/12/8

يعقد الإتحاد العام العربي للتأمين ندوته الإفتراضية الرابعة الثلاثاء المقبل الموافق 15 ديسمبر 2020، تحت عنوان «دور وسطاء التأمين في تنمية السوق»، وتحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، وبرعاية من شركتي إمكس لوساطة التأمين وميد مارك للوساطة التأمينية.

وتتناول هذه الندوة الدور المركزي الذي يلعبه الوسطاء في تطوير الأسواق، وتنمية الطلب عبر نشر الوعي التأميني وثقافة إدارة الخطر، كما تركز الندوة على تطور أنماط توزيع التأمين عبر المصارف والإنترنت، وازدياد الحاجة إلى وسطاء مهنيين بامتياز لكونهم خط المواجهة الأول مع المؤمن له، إضافة إلى إطار قانونى يحمى المستهلك ويساهم فى تنمية السوق.

الندوة الافتراضية الرابعة

ومن المقرر أن يحاضر في الندوة كلاً من المستشار رضا عبدالمعطي نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وعلاء الزهيري رئيس الاتحاد المصري للتأمين، وحامد مبروك رئيس مجلس إدارة شركة ويليس تاورز واتسون، بجانب أيمن الحوت الرئيس التنفيذي لشركة مارش لوساطة التأمين بدولة الامارات العربية المتحدة، والدكتور وليد عوف رئيس مجلس ادارة شركة ميد مارك للوساطة التأمينية، بالإضافة إلى ايهاب سمير رئيس مجلس الإدارة لشركة إمكس للوساطة التأمينية.

وسيقوم بإدارة المناقشات شكيب أبو زيد، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، وأحمد حسني كمال المؤسس والعضو المنتدب لشركة بروكنيت الشرق الأوسط.

ويذكر أن الإتحاد العام العربي للتأمين تأسس سنة 1964، و هو الجهة الوحيدة الممثلة على صعيد الوطن العربي لشركات التأمين وإعادة التأمين والإتحادات وهيئات مراقبي التأمين وشركات الوساطة والخدمات الطبية.

المصدر: جرية عالم المال

https://alamalmal.net/insurance/90946.html

مناقشة "دور وسطاء التأمين فى تنمية السوق" فى ندوة برعاية الرقابة المالية

2020/12/9

عقد الاتحاد العام العربى للتأمين ندوته الافتراضية الرابعة تحت عنوان "دور وسطاء التأمين فى تنمية السوق" تحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، وشركتى إمكس لوساطة التأمين وميد مارك للوساطة التأمينية، الثلاثاء المقبل الموافق 15 ديسمبر 2020، الساعة الواحدة ظهرا بتوقيت القاهرة، وتستعرض الندوة الدور المركزى الذى يلعبه الوسطاء فى تطوير الأسواق، وتنمية الطلب عبر نشر الوعى التأمينى وثقافة إدارة الخطر، بالإضافة إلى مناقشة تطور أنماط توزيع التأمين عبر المصارف والإنترنت، وازدياد الحاجة إلى وسطاء مهنيين بامتياز لكونهم خط المواجهة الأول مع المؤمن له، إضافة إلى إطار قانونى يحمى المستهلك ويساهم فى تنمية السوق.

ومن المقرر أن يحاضر فى الندوة كل من المستشار رضا عبدالمعطى نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، وعلاء الزهيرى رئيس الاتحاد المصرى للتأمين، وحامد مبروك رئيس مجلس إدارة شركة ويليس تاورز واتسون، بجانب أيمن الحوت الرئيس التنفيذى لشركة مارش لوساطة التأمين بدولة الامارات العربية المتحدة، والدكتور وليد عوف رئيس مجلس ادارة شركة ميد مارك للوساطة التأمينية، بالإضافة إلى ايهاب سمير رئيس مجلس الإدارة لشركة إمكس للوساطة التأمينية، وسيقوم بإدارة المناقشات كل من شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربى للتأمين.

المصدر: اليوم السابع

https://www.youm7.com/story/2020/12/9/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%89-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D9%81%D9%89-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9/5103721

الاتحاد العربى للتأمين يعقد ندوة رابعة حول دور الوساطة في تنمية السوق

2020/12/7

ينظم الاتحاد العام العربي للتأمين الندوة الإفتراضية الرابعة بعنوان "دور وسطاء التأمين فى تنمية السوق " يوم 15 ديسمبر، الساعة الواحدة ظهرا بتوقيت القاهرة.وذلك برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية ، وبرعاية من شركة إمكس لوساطة التأمين وشركة ميد مارك للوساطة التأمينية.

وتأتى هذه الندوة نظر للدور المركزيً الذي يلعبه الوسطاء فى تطوير الأسواق، وتنمية الطلب عبر نشر الوعي التأميني وثقافة إدارة الخطر.

وتركز الندوة المذكورة على تطور أنماط توزيع التأمين عبر المصارف والإنترنت، وازدياد

الحاجة إلى وسطاء مهنيين بامتياز لكونهم خط المواجهة الأول مع المؤمن له، إضافة إلى إطار قانونى يحمى المستهلك ويساهم فى تنمية السوق.

يحاضر فى الندوة كل من المستشار رضا عبدالمعطى - نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ،وعلاء الزهيرى - رئيس الاتحاد المصرى للتأمين ،و حامد مبروك - رئيس مجلس ادارة - شركة ويليس تاورز واتسون ،وأيمن الحوت - الرئيبس التنفيذى لشركة مارش لوساطة التأمين بدولة الامارات العربية المتحدة، ولدكتور وليد عوف - رئيس مجلس ادارة شركة ميد مارك للوساطة التأمينية ،وايهاب سمير – رئيس مجلس الإدارة - لشركة إمكس للوساطة التأمينية.

و سيقوم بإدارة المناقشات كل من شكيب أبو زيد - الأمين العام - للاتحاد العام العربى للتأمين ،وأحمد حسني كمال - المؤسس والعضو المنتدب لشركة بروكنيت الشرق الأوسط.

تأسس الإتحاد العام العربي للتأمين سنة 1964 ، و هو الجهة الوحيدة الممثلة – على صعيد الوطن العربي – لشركات التأمين و إعادة التأمين و الإتحادات و هيئات مراقبي التأمين و شركات الوساطة و الخدمات الطبية.

المصدر: جريدة الوفد

https://alwafd.news/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/3353980-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82

المجمعة المصرية للتأمين الإجباري تتيح البطاقات البرتقالية للمركبات إلكترونيا بداية يناير

2020/12/25

اعلنت المجمعة المصرية للتأمين الإجباري على المركبات، قيامها بإصدار جميع بطاقات التأمين البرتقالية إلكترونيا للمركبات المصرية المغادرة إلى الدول العربية بداية من أول يناير 2021.

وجاء إعلان المجمعة بعد أن أصبحت المكتب الموحد المصري الممثل لجمهورية مصر العربية في الاتحاد العام العربي للتأمين لإصدار البطاقة البرتقالية بناء على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 13738 بتاريخ 29 نوفمبر 2020.

وأهابت المجمعة بكل المسافرين بمركباتهم المصرية لأي غرض "سياحة، تجارة، عمرة، ...إلخ" التوجه لإصدار البطاقة البرتقالية لمركباتهم من المنافذ الحدودية المتاح السفر منها حاليا وهي: "ميناء سفاجا البحري، ميناء نويبع البحري، ميناء السلوم البري. "

وأتاحت المجمعة للمسافرين بمركباتهم أيضا التوجه إلى المركز الرئيسي للمجمعة بمحافظة الجيزة للحصول على البطاقات حال رغبتهم في ذلك.

المصدر: جرية أموال الغد

https://amwalalghad.com/2020/12/25/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%AA%D9%8A/